الفصل الأول

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

النشأة – الأهداف – التطور.....

أ ـ تاريخ أجهزة ومؤسسات البحث التربوي في مصر.

ب ـ المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

- النشأة.
- الأهداف.
- الإدارة.
- الهيكل التنظيمي.
- الكادر البشري.
- الموارد المادية.
- الإنجازات.
- الهيئات والمنظمات والمؤسسات التي يتعاون معها المركز.
- علاقة المركز القومي للبحوث التربوية ببعض المراكز البحثية في مصر

الفصل الأول

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

النشأة – الأهداف – التطور...

تتناول الدراسة في هذا الفصل عرضاً تاريخياً موجزاً لتطور أجهزة البحث التربوي في مصر حتى نشأة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وتعريفاً بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، من حيث النشأة والأهداف والواقع، وبعض أعمال وإنجازات المركز القومي خلال فترة الدراسة، وعلاقته ببعض المراكز البحثية الأخرى التي تعمل في مصر، وفيما يلي تفصيل لذلك:

أ ـ تاريخ أجهزة ومؤسسات البحث التربوي في مصر:

ترجع البذور الأولى للبحث التربوي في مصر إلى عهد محمد علي، وذلك حين عهد بالنظر في أمور التربية والتعليم والبحث في وسائل وأساليب تطويره إلى بعض الخبراء الأجانب، ويمكن عد مشروع علي مبارك سنة ١٨٦٨ والمسمى (بلائحة رجب)، أول مشروع بحثي تربوي في مصر [١] .

ويعد عام ١٨٨٠ البداية الحقيقية للبحث التربوي في مصر، حيث قامت الحكومة المصرية بتأليف لجنة فنية تسمى (لجنة القومسيون)، للنظر في شؤون التعليم والنظام التعليمي، وكان الهدف منها تخطيط المشروعات من أجل تحسين التعليم وتعميمه، وقد وضعت هذه اللجنة تقريراً يهدف إلى النهوض بالتعليم في مصر، إلا أن هذا التقرير وغيره لم يخرج إلى حيز الوجود، وذلك لزيادة التدخل الأجنبي في شؤون البلاد في تلك الفترة، والتي انتهت باحتلال إنجلترا لمصر في عام ١٨٨٢ [٢] .

وفي عام ١٩٢٣ أنشأ وزير المعارف العمومية مكتب فني عُرف (بمكتب الوزير)، ليقوم هذا المكتب بدراسة المشروعات التعليمية واللوائح ومناهج الدراسة، والإعداد لاجتماعات مجلس المعارف الأعلى، وقد أنشئ هذا المكتب ليكون بمنزلة حلقة للوصل بين الإدارات العديدة والمتنوعة التي تكون منها ديوان وزارة المعارف العمومية في تلك الفترة [٣] .

---

(١) – المركز القومي للبحوث التربوي بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية:" تطور البحث التربوي في مصر"، الباحث الرئيس (مي شهاب)، القاهرة، ١٩٨٤، ص أ.

(٢)– وزارة التربية والتعليم، مركز الوثائق التربوية:التقرير السنوي لإدارة البحوث الفنية والمشروعات، القاهرة، ١٩٥٨،ص٨.

(٣)– نبيل عبد الخالق محمد متولي: "البحث التربوي في مصر وأثره في تطوير التعليم الثانوي في الفترة من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٨١"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢.

ونتيجة لتوصيات اللجنة التي شكلت لبحث مشكلات التعليم الثانوي وأسباب انخفاض المستوى العلمي لطلابه ودراسة كيفية إعداد المعلمين المؤهلين للتدريس في التعليم الثانوي، والتي كان فيها خبيران أجنبيان هما (مستر مان) المفتش بوزارة المعارف البريطانية، و(د. كلاباريد) أستاذ علم النفس بجامعة جنيف ومدير معهد جان جاك روسو للبيداجوجيا بسويسرا، فقد أنشئ في مصر في عام ١٩٢٩ المعهد العالي للمعلمين (كلية التربية في جامعة عين شمس حالياً)، وقد شارك في إنشاء هذا المعهد الذي كان من بين مهامه إجراء البحث العلمي في مسائل التربية، بعض من رواد البحث التربوي في مصر في تلك الفترة ومنهم (إسماعيل القباني وعبد العزيز القوصي) [١] .

وبعد عشر سنوات من إنشاء المعهد العالي للمعلمين ، وتحديداً في عام ١٩٣٩ أنشئ بوزارة المعارف العمومية مكتب عُرف (بمكتب البحوث الفنية والهيئة العليا) وذلك بالقرار الوزاري رقم (٥٠٤٤) بتاريخ ١٩٣٩/٧/٥ [٢] ، وقد كانت مهمته الأساسية دراسة الأمور المتعلقة بالسياسة التعليمية، من حيث النظام التعليمي، وخطة الدراسة، والمناهج والكتب الدراسية، والامتحانات ....الخ .

وفي عام ١٩٤٥ أنشئ (المراقبة العامة للبحوث الفنية والمشروعات)، وتخصصت بإعداد مشروعات التعليم على أساس من البحث الفني والإحصائي، وقد جُعل مكتب البحوث الفنية جزءاً من هذه الهيئة [٣] .

وتعتبر هذه الهيئة نواة الإدارة التي أنشأها وزير التربية والتعليم بالقرار الوزاري رقم (٥٦٣) بتاريخ ١٩٥٥/٩/٧ [٤] ، والتي عُرفت (بإدارة البحوث الفنية والمشروعات)، والتي أنشئت نتيجة اهتمام الدولة بالعملية التعليمية، وبالبحث التربوي بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وقد اختصت هذه الإدارة بوضع سياسات وخطط البحوث والمشروعات بما يتفق مع السياسة العامة، بحيث تقوم بمفردها أو بالتعاون مع إدارات أخرى بإجراء البحوث وتقويمها، ودراسة

([1]) – سعيد إسماعيل علي: "مستقبل البحث التربوي في مصر"، **دراسات تربوية**، المجلد ١٠، الجزء٨٠، ١٩٩٥، ص٢٢.

([2]) – وزارة المعارف العمومية: **القرار الوزاري رقم (٥٠٤٤) بتاريخ ١٩٣٩/٧/٥ بشأن إنشاء مكتب البحوث الفنية والهيئة الفنية العليا.**

([3]) – المركز القومي للبحوث التربوي بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: "**تطور البحث التربوي في مصر**"، مرجع سابق، ص ب.

([4]) – وزارة التربية والتعليم: **القرار الوزاري رقم (٥٦٣) بتاريخ ١٩٥٥/٩/٧ بشأن إنشاء إدارة عامة للبحوث الفنية والمشروعات.**

أهم مشكلات التربية، واستشارة المختصين في مجال التربية، وكان من بين اختصاصاتها مهمة جمع الدراسات والبحوث وتلخيصها وتبويبها ببليوجرافية صحيحة، ليفيد منها الباحثون في مجال التربية.

وشهد عام ١٩٥٦ إنشاء جهاز للتوثيق والمعلومات التربوية، وأُعتبر إدارة فرعية من إدارات البحوث الفنية والمشروعات بوزارة التربية والتعليم، وحددت اختصاصات مركز الوثائق التربوية بالقرار الوزاري رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٧ [١] بالبحث والتخطيط في ميدان التربية، وتبادل المعلومات والوثائق التربوية بين جمهورية مصر وبلاد العالم المختلفة.

وتلا إنشاء هذه الإدارة إنشاء (اللجنة الدائمة للبحوث بوزارة التربية والتعليم) بالقرار الوزاري رقم (١١٢) بتاريخ ١٩٥٨/٢/٨ [٢] وكان أهم اختصاصات هذه اللجنة وضع برامج للبحوث التي يحتاج إليها العمل بهدف حل المشكلات العلمية التطبيقية، ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها بما يتلاءم مع احتياجات التخطيط العام للدولة، وتحديد أقسام ووحدات البحوث ، ومتابعة نشاطها والتنسيق بين أعمالها، وتنظيم الإشراف الفني والمالي على أقسام ووحدات البحوث، وتنسيق البحوث الفنية مع بحوث المجلس الأعلى للعلوم.

وأصبحت إدارة البحوث الفنية والمشروعات بالوزارة منذ عام ١٩٥٨ تضم ما يلي:
إدارة المناهج – مركز الوثائق والدراسات التربوية – فرع المناهج – فرع مناهج اللغة العربية – فرع التخطيط – فرع التقويم – فرع المشروعات – فرع تعليم الكبار.

وعندما تشكلت وزارة التربية والتعليم المركزية إبان الوحدة بين مصر وسورية، أصبح مركز الوثائق التربوية هيئة قائمة بذاتها، ومن ثم أعيد تنظيمه مرة أخرى بالقرار الوزاري رقم (٣٨) بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٦وعرف باسم (مركز الوثائق التربوية بالجمهورية العربية المتحدة)، وفي عام١٩٦٢(ومع إلغاء الوزارات المركزية) انتقلت تبعية هذا المركز إلى وزارة التربية والتعليم في مصر، ووضع تحت إشراف وكيل شؤون التخطيط بالوزارة [٣] .

وفي عام ١٩٦٩ تغير مسمى المركز ليصبح اسمه (مركز التوثيق التربوي)، وضُم

---

(١)- وزارة التربية والتعليم: **القرار الوزاري رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٧ بشأن تحديد اختصاصات مركز الوثائق التربوية.**

(٢)- .....: **القرار الوزاري رقم (١١٢) ٨/٢/ ١٩٥٨ بشأن تشكيل اللجنة الدائمة للبحوث بوزرة التربية والتعليم.**

(٣) - **المركز القومي للبحوث التربوي بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية:" تطور البحث التربوي في مصر"، مرجع سابق، ص ٢٨.**

إلى إدارة البحوث التربوية التي شكلت بالقرار الوزاري رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٩ ، وبعدها نقل هذا المركز ليشكل إحدى الإدارات العامة لقطاع التخطيط بوزارة التربية والتعليم، وليصبح اسمه (الإدارة العامة للوثائق التربوية – مركز التوثيق التربوي) [١].

وقد ظلت وزارة التربية والتعليم الجهاز الرئيس الذي تقع عليه مسؤولية البحث التربوي في مصر خلال فترة الستينيات، وتقوم به عن طريق الأجهزة المختصة فيه، وتستعين أيضاً في ذلك بمجموعة من الخبراء الفنيين والمتخصصين في الميادين التعليمية المختلفة، حتى عام ١٩٧٢ حيث صدر قرار جمهوري بإنشاء المركز القومي للبحوث التربوية، وفيما يلي تعريفاً مفصلاً عن المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

ب ـ المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية:

يعتبر المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من أهم المراكز والأجهزة البحثية المتخصصة في مجال التربية في مصر، وذلك للصلة الوثيقة التي تربطه بوزارة التربية والتعليم، كما أنه مركز متخصص في البحوث التربوية بخلاف أجهزة البحث الأخرى، والتي تمثل البحوث التربوية جزءاً من نشاطها، وقد أنشئ منذ عام ١٩٧٢ ليقوم بعمله البحثي في هذا المجال.

ونتيجة للجهود التي بذلها ويبذلها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، فقد وصف أحد وزراء التربية والتعليم المركز بالقول [٢] :"أنه العقل المدبر لوزارة التربية والتعليم، الذي يظهر حقيقة ما يجري في العالم، يتتبع ويرصد الاتجاهات الحديثة، يبحث المشكلات التربوية الواقعية، ويقترح الحلول السليمة لها، فهو يمثل الدعامة الأساسية لصنع القرار، ومرصداً للاتجاهات العالمية، ومستودعاً لخبرات الأساتذة والعلماء الأجلاء، ومعملاً لدراسة مشاكل الحقل التربوي المختلفة".

وللتعرف على هذا المركز فيما يلي عرض لنشأته، وأهدافه، وإداراته، وهيكله، وكادره، وتمويله، والهيئات العلمية التي يعاونها، وإنجازاته، وعلاقته ببعض المراكز البحثية الأخرى.

([١]) - المرجع السابق، ص ٣٢.

- بعد إنشاء المركز القومي للبحوث التربوية عام ١٩٧٢ تم نقل مركز التوثيق التربوي إلى المركز القومي للبحوث التربوية.

([٢])- حسين كامل بهاء الدين: في افتتاح المؤتمر السنوي الخامس للمركز وموضوعه/تربية طفل ما قبل المدرسة –الواقع وطموحات المستقبل-١٩-٢١أبريل٢٠٠٤/، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية(النشأة –المهام–الإنجازات)، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣.

▪ النشأة :

إيماناً من الدولة بأن تطوير شؤون التربية والتعليم في الدولة عمل له صفة الاستمرارية، وأن من شروط هذه الاستمرارية وجود مؤسسة أو جهاز يكون مسؤولاً عن متابعة ما يحدث من تطوير وتقويم لما يستحدث من خدمات تربوية، وعلى الرغم من مسؤولية أجهزة وزارة التربية والتعليم المركزية عن التخطيط ورسم السياسات العامة ومتابعة التنفيذ، إلا أن هذا العمل يحتاج إلى جهاز على مستوى عالٍ من الكفاية العلمية والفنية والبحثية، يتحمل مسؤولية التخطيط والتحديث و التطوير والتجريب والتقويم، ومتابعة الفكر التربوي وإجراء البحوث والدراسات اللازمة لذلك [١].

من هذا المنطلق ومنذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وتحديداً في عام ١٩٧١، أقامت وزارة التربية والتعليم مؤتمراً قومياً موضوعه التعليم والدولة العصرية، وكان من أهم توصيات هذا المؤتمر إنشاء مركز أو جهاز للبحوث التربوية، يقوم بالبحوث العلمية لدراسة المشكلات الخاصة بتطوير التعليم ومناهجه، واقتراح الحلول السليمة لها، بحيث يكون أي تطوير للتعليم أو نظمه أو مناهجه قائماً على البحث العلمي الهادف والتجريب العلمي في نطاق محدود قبل التعميم على مستوى الجمهورية [٢].

واستجابت الوزارة إلى تلك التوصية، فصدر القرار الجمهوري رقم(٨٨١) لسنة (١٩٧٢) [٣] بإنشاء المركز القومي للبحوث التربوية، واعتباره هيئة عامة تمارس نشاطاً علمياً وتتبع وزير التعليم، وذلك إيماناً منها بضرورة الاعتماد على البحث العلمي قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بتطوير التعليم، وكذلك الاعتماد على البحث العلمي في البحث عن الحلول العلمية للمشكلات التعليمية التي يشكو منها النظام التعليمي.

وتماشياً مع ما طرحه تقرير تطوير التعليم في مصر سياسته، وخططه، وبرامج تحقيقه سنة (١٩٨٠) [٤]، من أن "التجديد المستمر في النظام التعليمي يتطلب توافر جهاز كفء،

---

(١) – المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: **"دليل المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية"**، مرجع سابق، ص ٦.

(٢)– يوسف صلاح الدين قطب: "البحث العلمي ومهنة التعليم"، **صحيفة التربية**، العدد ١، السنة ٤٥، أكتوبر ١٩٩٣، ص ٦.

(٣)– **قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم(٨٨١) لسنة ١٩٧٢** ، مرجع سابق، مادة (١)

(٤)– وزارة التربية والتعليم: **تطوير وتحديث التعليم في مصر سياسته وخططه وبرامج تحقيقه**، القاهرة، يوليو ١٩٨٠، ص ٥٣.

يعكف على دراسة الواقع التربوي المعاصر...، ويجري البحوث والدراسات اللازمة لتطوير العملية التعليمية، على أحدث ما وصلت إليه التجارب التربوية الجديدة، وتبرز أهميه مثل هذا الجهاز في ضوء التجديدات المستمرة في كل عناصر العملية التعليمية، والتي يصبو نظامنا التعليمي إلى أن يأخذ بها حتى يكون نظاماً متجدداً يواكب حركة العصر الذي نعيشه".

وتأكيد هذا التقرير على أن العديد من الآراء التي وردت من الهيئات التي ناقشت ورقة تطوير وتحديث التعليم أهمية دعم أجهزة البحث التربوي، وأجهزة التخطيط والإحصاء على المستوى المركزي والمستويات المحلية.

ودعوة التقرير السابق بضرورة تطوير أجهزة وعمليات البحث والتجديد التربوي، بما يتوافق مع مطالب خطة التطوير الشامل، واستقرار الرأي على تطوير المركز القومي للبحوث التربوية وأجهزته المساعدة وفقاً للنظم الجديدة للبحث والتوثيق والمعلومات، بحيث تكون في خدمة متطلبات التطوير.

جاء القرار الجمهوري رقم (٩٦) لسنة ١٩٨٠ [١] ليجسد ذلك على أرض الواقع، حيث أُعتبر بهذا القرار المركز القومي للبحوث التربوية من المؤسسات العاملة في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية، وتمت فيه معادلة وظائف الباحثين في المركز بما يقابلها من وظائف في الجامعات.

ومن جديد تولي السياسة التعليمية في مصر المركز القومي للبحوث التربوية أهمية خاصة، وتفرد له محوراً خاصاً فيها، فقد جاء في البرامج الثاني عشر من وثيقة السياسة التعليمية في مصر سنة (١٩٨٥) [٢] " أن الوزارة ترى أن تطوير شؤون التربية في المجتمع في المجتمع له صفة الاستمرارية ....، وأن من شروط الاستمرارية وضمان حدوثها وجود مؤسسة أو جهاز يكون مسؤولاً عن متابعة ما يحدث من تطوير، وتقويم ما يستحدث من خدمات تربوية".

وتستطرد هذه الوثيقة في مستهلها لتؤكد أنه" على الرغم من مسؤولية أجهزة الوزارة المركزية عن التخطيط ورسم السياسات العامة ومتابعة التنفيذ، إلا أن العمل يحتاج إلى جهاز على مستوى عالٍ من الكفاية العلمية والفنية والبحثية، يتحمل مسؤولية التجريب والاستحداث

---

(١)- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٩٦) لسنة ١٩٨٠ ، مرجع سابق.

(2)- وزارة التربية والتعليم (المكتب الفني للوزير): السياسة التعليمية في مصر، مطبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، يوليو ١٩٨٥، ص ٥٠.

والتقويم والتطوير، وتكون مهمته متابعة إجراء البحوث والدراسات اللازمة لذلك".

وأكدت هذه الوثيقة أن البرنامج الجديد يهدف إلى تدعيم المركز القومي للبحوث التربوية، ليقوم بعمله بكفاءة وفاعلية، كما أكدت أن هناك مشروع قرار جمهوري بإعادة تنظيم المركز، وتعديل اللائحة الداخلية له، وسيلي ذلك خطوات أخرى في سبيل تدعيم هذا الجهاز القومي.

وبالفعل فقد صدر القرار الجمهوري رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩ [١] ، بإصدار اللائحة التنفيذية المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وتم بموجب هذا القرار اعتبار المركز هيئة عامة تمارس نشاطها علمياً، وتتبع وزير التعليم، ويطلق عليه المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

ووفق القرار الجمهوري الأخير تم تشكيل المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ليكون معاوناً لوزارة التربية والتعليم ومصدراً لتزويدها بالمعلومات السليمة القائمة على أساس بحوث ميدانية، تصف الواقع، وتكشف العوامل المؤثرة فيه، ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة منه، ما يساعد في الإسهام بتطوير التعليم ووضعه في خدمة المجتمع[٢].

إذاً ثلاثة قرارات جمهورية حكمت إنشاء المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وهذه القرارات كانت نتيجة الرغبة الدائمة والمستمرة من المسؤولين والقائمين على قيادة العملية التعليمية في مصر، في زيادة الاعتماد على البحث التربوي في حل مشكلات التعليم وتطويره.

▪ الأهداف:

حُددت أهداف المركز بقرار رئيس الجمهورية رقم (٨٨١) لسنة ١٩٧٢ [٣] (قرار الإنشاء)، بأنه يهدف "إلى حشد كافة إمكانيات البحث العلمي في شؤون التربية والتعليم، لتزويد المسؤولين والمشتغلين بالسياسة التعليمية وخطط التعليم بالمعلومات العلمية والتربوية السليمة، التي تحقق مساعدة الطلاب عبر المراحل الدراسة والفنية على النمو والنضج عقلياً ومادياً، وتهيئتهم لاستيعاب ما يستجد في ميادين العلم والإسهام في تطويره ووضعه في خدمة المجتمع".

([1])- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩ ، مرجع سابق.

([2]) – المرجع السابق.

([3]) – قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم(٨٨١) لسنة ١٩٧٢ ، مرجع سابق، مادة (٢).

وقد حدد القرار السابق [1] آليات تحقيق أهدف المركز بالآتي:

١. إجراء البحوث والدراسات اللازمة بشأن مقومات العملية التعليمية والتربوية من كافة جوانبها سواء النظرية منها أو التطبيقية، ووضع نتائج هذه البحوث موضع التجريب للتأكد من صلاحيتها قبل تعميمها.
٢. دراسة وسائل التنسيق بين سياسة التربية والتعليم وبين السياسات التي تتعاون المجالس المتخصصة في رسمها، من أجل إعداد القوى اللازمة لتحقيق التنمية.
٣. الاتصال بمراكز البحوث التربوية على المستوى الدولي، بغرض تبادل الخبرات في مجال تقديم الخدمات التعليمية على أسس حديثة متطورة تتلاءم مع متطلبات العصر.
٤. تهيئة وإعداد الكوادر الفنية لتتولى في المستقبل القيام بأعمال مراكز البحوث التربوية على مستوى المحليات.
٥. تزويد أجهزة وزارة التربية والتعليم بحاجاتها من الوثائق والبيانات التربوية، المستقاة من المصادر المحلية والخارجية.
٦. وأُضيف إليها بالقرار الجمهوري رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩[2] العمل على تطوير المناهج التعليمية، ومضمون الكتب الدراسية، وإعداد الوسائل وطرق التدريس المتوائمة معها، وإعداد خطة تدريب المعلمين عليها، بما يؤدي إلى إعداد الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل، وتحقق الإنتاج والتنمية الشاملة.

إذاً فالهدف الأساسي من إنشاء المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، هو إقامة السياسة التعليمية على أسس سليمة من البحوث العلمية والدراسات التقويمية والميدانية، التي يقوم بها الإختصاصيون، ومناقشة نتائج هذه البحوث والدراسات في المجالس المتخصصة، وذلك كبديل للاعتماد على الآراء الشخصية للمسؤولين عن التعليم، في اتخاذ قرارات بشأن تطوير التعليم وحل مشكلاته، إذ إن الدراسة التي تصدرها هيئة علمية وبحثية، تكون أكثر استقراراً وشمولاً من تلك التي تصدر عن فرد أو لجنة مؤقتة لدراسة موضوع بذاته، مهما تكن قدرات أعضاء هذه اللجنة، كما أن السياسة التعليمية التي تبنى على البحوث والدراسات التربوية، تكون أكثر ثباتاً واستقراراً من تلك التي تبنى على التصور الشخصي، مهما تكن درجة الحساسية لهذا التصور [3].

---

(1) – المرجع السابق.

(2)– قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩ ، مرجع سابق، مادة (٢) ، الباب الأول.

(3)- يوسف صلاح الدين قطب: "حول استقرار السياسة التعليمية"، صحيفة التربية، السنة ٣٨، العدد ٢، يناير ١٩٨٧، ص ٧-٨.

ويلاحظ من أهداف المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية للوهلة الأولى، أن الوزارة سوف تعتمد اعتماداً كاملاً عليه، وعلى أبحاثة وباحثية في اتخاذ القرارات ورسم السياسة التعليمية، حيث إن هذه الأهداف وكما هو واضح تبين أن المركز سوف يقوم بتزويد المسؤولين في الوزارة بنتائج أبحاثه وتوصياتها، لتستند إليها في اتخاذ قرارات تطوير التعليم في مصر، وفي حل مشكلاته.

▪ الإدارة :

شُكل مجلس إدارة المركز بالمادة (٢) من القرار رقم (٨٨١)لسنة ١٩٧٢[1] وفق ما يلي:

- وزير التربية والتعليم رئيساً.
- مدير المركز مقرراً.
- وعضوية كل من:
- ثلاثة من أساتذة الجامعات يختارهم المجلس الأعلى للجامعات وفقاً للتخصصات التي يتم الاتفاق عليها بين وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي.
- ثلاثة من أساتذة كليات التربية بالجامعات من المتخصصين في مجالات التربية وعلم النفس وطرق التدريس يختارهم المجلس الأعلى للجامعات.
- ممثل عن جامعة الأزهر يختاره مجلسها.
- ممثل للمعاهد الأزهرية يختاره وزير الأوقاف وشؤون الأزهر.
- ممثل لوزارة التعليم العالي يختاره وزيرها.
- ممثل لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا يختاره رئيس الأكاديمية.
- ممثل لمعهد التخطيط القومي يختاره مجلس إدارة المعهد.
- ممثل للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية يختاره مدير المركز.
- ثلاثة من وكلاء وزارة التربية والتعليم يختارهم وزير التعليم.

وأشار القرار سابق الذكر إلى أن اختيار أعضاء مجلس الإدارة (فيما عدا المدير)، يكون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وأجاز لوزير التربية والتعليم أن يضم إلى عضوية مجلس

([1]) – قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم(٨٨١) لسنة ١٩٧٢ ، مرجع سابق، مادة (٣).

الإدارة ثمانية أعضاء آخرين على الأكثر، يختارهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وفيما يخص مدير المركز فقد بين القرار أن مدير المركز متفرغ للعمل في المركز، ويصدر بتعيينه وتحديد مرتبه قرار جمهوري، بناء على اقتراح وزير التربية والتعليم.

وأُعيد تشكيل مجلس إدارة المركز بالقرار الجمهوري رقم (٥٣) لسنة١٩٨٩[١] وفق ما يلي:

- وزير التربية والتعليم رئيساً.
- وعضوية كل من:
- مدير المركز.
- رؤساء الشعب.
- عدد من الأعضاء لا يتجاوز الخمسة من ذوي الخبرة في مجالات البحوث التربوية والتخطيط يعينون بقرار وزير التعليم وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة.
- ممثل لوزارة التعليم العالي يختاره وزيرها.
- ممثل للتعليم الأزهري يختاره شيخ الأزهر.
- ممثل لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا يختاره رئيسها.
- ممثل للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية يختاره مدير المركز.
- ثلاثة من رؤساء القطاعات بوزارة التربية والتعليم يختارهم وزير التعليم.
- ويتولى أمين عام المركز أمانة المجلس ويشارك في مناقشاته دون أن يكون له صوت معدود.

وحددت اختصاصات مجلس إدارة المركز، الذي يعتبر السلطة العليا المهيمنة على شؤونه وتصريف أموره واقتراح السياسة العامة التي يسير عليها، وفق ما يلي [٢]:

آ- إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية للمركز دون التقيد بالقواعد الحكومية.

ب- إصدار اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين وترقيتهم ونقلهم وندبهم وإعارتهم وإنهاء خدمتهم وتجديد مرتباتهم ومكافآتهم طبقاً لأحكام قانون الهيئات العامة .

ج- الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للمركز.

د- النظر في التقارير الدورية التي يقترحها المجلس التنفيذي والتي يقدمها مدير المركز

---

(١) - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩ ، مرجع سابق، مادة (٣) الباب الثاني.

(٢)- ..... رقم(٨٨١) لسنة ١٩٧٢ ، مرجع سابق، مادة (٥).

عن سير العمل بالمركز، ومركز المالي.

هـ- النظر في كل ما يرى رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل في اختصاص المركز.

وأضيف إلى هذه الاختصاصات بالقرار الجمهوري رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩ [١]:

- قبول التبرعات والهبات والوصايا من الجهات العامة والخاصة والأفراد في حدود النظم المقررة.
- وضع الهيكل التنظيمي للمركز.
- واعتبر اختصاصات مجلس المركز نفس اختصاصات مجلس الجامعة المنصوص عليها في القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢.

وفيما يخص آلية عمل مجلس الإدارة فقد أشار القرار الأخير [٢] إلى أن اجتماع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهرين بناء على دعوة من رئيسه، ولا يكون انعقاده صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء، وتصدر قراراته بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس، وللمجلس أن يدعو لحضوره من يرى الاستعانة بهم ويكون لهؤلاء الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم صوت معدود، وتعتمد قرارات مجلس الإدارة من وزير التعليم، ويكون رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض المركز، وله أن يفوض مدير المركز في بعض اختصاصاته.

وبالنسبة لمدير المركز وتعيينه فقد أشار نفس القرار [٣] إلى أنه يصدر بتعيين مدير المركز قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح وزير التعليم من بين الأساتذة الباحثين الذين مضى على شغلهم للوظيفة خمس سنوات على الأقل، ويكون التعيين لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويحتفظ له بوظيفته على سبيل التذكار، فإذا لم تجدد مدته أو ترك منصبه قبل نهاية المدة عاد إلى شغل وظيفة أستاذ باحث التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة، فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو، ويجوز لوزير التعليم (عند الاقتضاء) أن يندب مديراً للمركز ممن تتوافر لديه خبرة تربوية عالية ممن يشغلون الدرجة الممتازة بشرط أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه في التربية فإذا توافرت فيه شروط التعيين في وظيفة أستاذ باحث جاز تعيينه مديراً للمركز.

([1])-قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩ ، مرجع سابق، مادة (٤) الباب الثاني.

([2])- المرجع السابق، مادة (٥) و(٦) .

([3]) - المرجع السابق، مادة (٧) و(٨).

ويقوم مدير المركز بإدارة شؤونه العلمية والإدارية والمالية في حـدود السياسـة التـي يرسمها مجلس الإدارة وفقاً للقوانين والقرارات السارية، وفي حدود السلطات المخولة لنائـب رئيس الجامعة في قانون تنظيم الجامعات، ويتولى مدير المركز على الأخص :

آ ــ تنفيذ قرارات مجلس إدارة المركز.

ب ــ الإشراف على سير العمل في مختلف شعب المركز.

ج ــ تشكيل اللجان العلمية وفرق البحث.

د ــ الإشراف على إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي.

هـ ــ إعداد تقرير سنوي عن أعمال المركز وعرضه على مجلس الإدارة.

و ــ إصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل بالمركز.

إن مجلس إدارة المركز هو السلطة المسيرة للعمل داخله، وقد ضم هذا المجلس ممثلـين من أغلب القطاعات والوزارات المهتمة بشؤون التعليم وتطويره، وهذا دليل على رغبة مـن القائمين على المركز في مشاركة هذه القطاعات (بطريقة أو أخرى) فـي عمليـات البحـث التربوي التي يقوم بها المركز، والتي تستهدف وبشكل دائم تحسين الواقع التربوي في مصر، وقد أعطيت صلاحيات واسعة لهذا المجلس في تسيير أموره الداخلية، وقد يرجع ذلك إلى أن رئيس مجلس الإدارة هو نفسه وزير التربية والتعليم.

▪ الهيكل التنظيمي:

نصت المادة (٤) في قرار الإنشاء [1]، على أن يضم المركز الأجهزة التالية:

- قطاع للدراسات والبحوث والتجريب، ويتكون من:
  - لجان دائمة تضم الإختصاصيون و الكفايات في مجال الدراسات المختصة.
  - وحدة لتجريب ما تنتهي إليه اللجان من مشروعات، لتجريبها وتقويمها قبل تعميمها.
  - وحدة لإعداد الكوادر الفنية.
- جهاز التوثيق والإعلام.
- جهاز الإحصاء والحاسب الآلي.
- مكتب الاتصالات الخارجية.
- جهاز الشؤون المالية والإدارية.

ويلاحظ على هذا الهيكل سعيه لضم واحتواء جميع الأجهزة والإدارات السابقة على نشأة

---

(1) - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم(٨٨١) لسنة ١٩٧٢ ، مرجع سابق، مادة (٤).

المركز، والتي كانت معنية بالبحث التربوي [1] .

وأتاح التنظيم الهيكلي للمركز الصادر بالقرار الجمهوري رقم(٥٣) لسنة ١٩٨٩ [2] مجالاً بحثياً أكثر عمقاً واتساعاً من التنظيم السابق، حيث جاء في هذا القرار أن المركز يتكون من الشعب البحثية التالية:

أ- بحوث السياسات التربوية.

ب-بحوث تطوير المناهج.

جـ- بحوث التخطيط التربوي.

ويجوز إضافة شعب أخرى بقرار من وزير التعليم بناء على عرض مدير المركز بعد موافقة مجلس الإدارة، وتمارس كل شعبة اختصاصاتها بواسطة مجلس شعبة يشكل برئاسة رئيس الشعبة، وعضوية جميع الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين المساعدين، وخمسة من الباحثين فيها على الأكثر، ولمجلس الشعبة ما لمجلس الكلية من صلاحيات وفقاً لقانون تنظيم الجامعات على الوجه الذي تبينه اللائحة الداخلية للمركز، ويصدر بتعيين رئيس الشعبة قرار من رئيس مجلس الإدارة بعد أخذ رأي مدير المركز وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وبمراجعة هذه الشعب الثلاث وجد أنها لا تحقق الهدف الأساسي من إنشاء المركز، وأنها تفقد أركاناً أخرى ينبغي أن يتوفر العمل بها، وأن التعليم الفني لا مكان له في هذا المركز، حيث إن الشعب تشمل السياسات والتخطيط والمناهج بصورة عامة ، ومن هنا فقد تمت الموافقة في عام ١٩٩٣ على تعديل الهيكل التنظيمي، بحيث يضم شعباً جديدة تستجيب لما وضع للمركز من أهداف [3]، وكانت الشعب المضافة هي:

أ- بحوث المعلومات.

ب- بحوث الأنشطة.

جـ- بحوث التعليم الفني.

لقد أصبح هناك ومنذ عام ١٩٩٣ ست شعب بحثية في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وتنقسم كل شعبة إلى عدة أقسام يترأس كل منها رئيس قسم، وحددت هذه الشعب

([1]) - أحمد يوسف سعد، أحمد عطية أحمد: **مرجع سابق**، ص٣٨٠.

([2]) - **قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩** ، مرجع سابق، مادة(١٠) و(١١) و(١٢) و(١٣) الباب الثالث.

([3]) - عبد الفتاح جلال: "**دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير التعليم في مصر**"، **دراسات تربوية**، المجلد ٨، الجزء ٥٣، ١٩٩٣، ص ٤٩.

ومهامها و، وأقسامها ومهامها على النحو التالي [1]:

١- ***شعبة بحوث السياسات التربوية***: ومهمتها إجراء البحوث والدراسات في مجال السياسات التربوية، وتضم هذه الشعبة الأقسام التالية:

أ- **تحليل وتقويم السياسات:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات اللازمة لتحليل وتقويم السياسات التعليمية.

ب- **قياس الرأي العام:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات في مجال السياسات التربوية المتعلقة بفاعلية القرارات التي تتخذ أثناء تنفيذ تلك السياسات التربوية، وإجراء البحوث والدراسات لقياس مدى استجابة الرأي العام للسياسات التربوية.

جـ- **التقويم والمتابعة:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات اللازمة لمتابعة تنفيذ السياسات التربوية وتقويمها.

د- **التربية الخاصة:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات في مجال السياسات التربوية المتصلة بتربية ورعاية الفئات الخاصة بأنواعها المختلفة(الموهوبون ــ المعوقون).

هـ- **محو الأمية وتعليم الكبار:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات اللازمة لتحقيق أهداف محو أمية الأطفال وتوفير فرص التعليم للجميع، وإجراء البحوث والدراسات اللازمة لتطوير برامج ومؤسسات تعليم الكبار بمختلف أنواعها في ضوء فلسفة التعليم المستمر مدى الحياة.

٢ ــ ***شعبة بحوث تطوير المناهج:*** ومهمتها إجراء البحوث والدراسات في مجال تطوير المناهج، وتضم هذه الشعبة الأقسام التالية:

أ- **بناء وتنظيم المناهج:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات اللازمة لبناء وتصميم المناهج الدراسية.

ب- **إعداد المواد التعليمية والكتب المدرسية:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات الخاصة بإعداد المواد التعليمية والكتب المدرسية وتطويرها.

جـ- **التجريب الميداني:** ويقوم بإجراء التجارب الميدانية على الكتب المدرسية والمواد التعليمية قبل إقرارها للتأكد من صلاحيتها للتعميم.

([1]) - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: **"دليل المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية"**، مرجع سابق، ص ١٠- ١٤.

د- **المتابعة الميدانية:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات الخاصة بمتابعة تنفيذ المناهج والكتب واستخدام الوسائل التعليمية للوقوف على فاعليتها في العملية التعليمية.

هـ- **تكنولوجيا التعليم:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات المتصلة باستخدام التكنولوجيا في التعليم وتطويرها.

٣- شعبة بحوث التخطيط التربوي: ومهمتها إجراء البحوث والدراسات في مجال التخطيط التربوي وتضم هذه الشعبة الأقسام التالية:

أ- **اقتصاديات التعليم:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات الخاصة باقتصاديات التعليم وخاصة ما يتعلق بترشيد الإنفاق وتطوير وسائل التعليم وتنميتها.

ب-**تخطيط التعليم:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات الخاصة بوضع الأهداف والخطط.

جـ- **تحليل النظم:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بتحليل عناصر النظام التعليمي والنظم الداخلية له.

د-**الإدارة التربوية والمدرسية:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بتطوير الإدارة التربوية والمدرسية.

٤- شعبة بحوث المعلومات التربوية: ومهمتها إجراء البحوث والدراسات في مجال المعلومات التربوية، وتضم هذه الشعبة الأقسام التالية:

أ- **الدراسات المقارنة:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات المقارنة لنظم التعليم بعناصرها المختلفة في دول العالم.

ب-**التجديد التربوي:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات التي تكشف عن عناصر التجديد والتجارب الرائدة.

جـ-**الدراسات المستقبلية:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات المستقبلية في مجالات ومؤسسات التربية والتعليم.

د- **الإعلام التربوي:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالإعلام التربوي ووضع الخطط التنفيذية للإعلام في مجال التربية.

٥- شعبة بحوث التعليم الفني: ومهمتها إجراء البحوث والدراسات في مجال التعليم الفني، وتضم هذه الشعبة الأقسام التالية:

أ-**التعليم الصناعي والتكنولوجي:** ويقوم بإجراء البحوث المتعلقة بالتعليم الصناعي.

ب- **التعليم الزراعي:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتعليم الزراعي.

جـ- **التعليم التجاري:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتعليم التجاري.

د- **التدريب المهني والتلمذة الصناعية:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتدريب المهني والتلمذة الصناعية.

٦- ***شعبة بحوث الأنشطة التربوية:*** ومهمتها إجراء البحوث والدراسات في مجال الأنشطة التربوية وتضم هذه الشعبة الأقسام التالية:

أ- **الاحتياجات والبرامج التدريبية:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالاحتياجات والبرامج التدريبية لجميع العاملين في حقل التربية.

ب-**الأنشطة الاجتماعية والثقافية:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات في مجال الأنشطة الاجتماعية والثقافية اللازمة لفاعلية العملية التعليمية.

جـ-**الأنشطة الفنية والرياضية:** ويقوم بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالأنشطة الفنية والرياضية اللازمة لتحقيق النمو المتكامل لجميع التلاميذ والطلاب.

كما وتوجد في المركز مجموعة من الإدارات تتابع العمل فيه، وتتابع أعمال الباحثين والعاملين فيه، هذه الإدارات مستقلة عن العمل البحثي وعن الشعب البحثية، ولكنها ضرورية للعمل في المركز، هذه الإدارات هي [1]:

١- ***إدارة الشؤون القانونية:*** وتتولى الاختصاصات التالية:

- المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم.
- فحص الشكاوى والتظلمات، وإجراء التحقيقات التي تحال إليها من السلطة المختصة.
- إبداء الآراء القانونية في المسائل التي تحال إليها من رئيس مجلس الإدارة.
- معاونة مجلس إدارة المركز في تطبيق اللوائح والقوانين السارية.
- ويجوز دعوة مدير الإدارة القانونية لحضور مجلس إدارة المركز لإبداء الرأي القانوني، والإيضاحات القانونية اللازمة في المسائل المعروضة على المجلس.

([1]) - راجع في ذلك:

- **المرجع السابق**، ص ص ١٥-٢٠.

- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: **المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (إطلالة)**، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٢١- ٣٢.

٢- ***الإدارة العامة لشؤون مكتب المدير***: وتعمل تحت التوجيه الإداري العام لمدير المركز، وتتولى الاختصاصات التالية:

- تقوم بأعباء إدارة مكتب المدير بحثياً وفنياً وإدارياً.
- تتولى تنظيم المقابلات ومواعيد الاجتماعات والمؤتمرات والندوات.
- إعداد المكاتبات الواردة والصادرة ومتابعتها مع جهات الاختصاص.
- عرض الموضوعات ذات الصفة السرية ومتابعتها.

٣- ***المكتب الفني لمدير المركز:*** ويختص بما يلي:

- إجراء الاتصالات مع مختلف الجهات والمؤسسات التي يتعاون معها المركز، بما يكفل سرعة العمل وأدائه في الوقت المناسب.
- متابعة إجراء البحوث والدراسات التي يكلف بها المركز من قبل رئيس مجلس الإدارة.
- مراجعة التقارير الفنية الواردة لمدير المركز، وعمل ملخص لها.
- متابعة أعمال الترجمة للكتب والمراجع الأجنبية.
- إعداد أدلة ونشرات عن إنجازات المركز وسياسته وخططه المستقبلية.
- متابعة التنظيم والإشراف على دورات التنمية المهنية للسادة أعضاء الهيئة البحثية.
- مقابلة الوفود الأجنبية وتجهيز البيانات المطلوبة لها.
- متابعة تنفيذ القرارات الفنية لمجلس إدارة المركز.
- متابعة ما يصدره الإعلام في المجال التربوي.

٤- ***الإدارة العامة للعلاقات العامة***: وتعمل تحت التوجيه الإداري العام لمدير المركز، وتتولى الاختصاصات الآتية:

- عرض ما ينشر عن المركز والمواد التربوية بوسائل الإعلام.
- الإعداد للمؤتمرات والندوات البحثية والصحفية.
- تنفيذ خطة النشاط الثقافي والاجتماعي.
- القيام بإجراءات السفر للموفدين والمبعوثين.
- إجراء الاتصالات مع كافة الجهات والهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية المعنية وإعداد الخطط اللازمة.

وتضم الإدارات التالية:

آ - العلاقات الخارجية والثقافية.

ب- العلاقات الداخلية.

٥- ***مركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار***: تم إنشاء هذا المركز في ضوء السياسة التعليمية الجديدة لمواجهة التطورات الهائلة في تكنولوجيا الاتصالات وثورة المعلومات ولمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

ويهدف هذا المركز إلى توفير المعلومات الكاملة من كافة التقارير والبحوث والدراسات في المجالات التربوية المختلفة، بمختلف الجهات داخلياً وعالمياً ووضعها أمام صانع القرار. ويستخدم المركز أجهزة شخصية وبرامج نظم اليونسكو لمعالجة البيانات والمعلومات، كما يستخدم أجهزة (ماكينتوش) وأجهزة المسح الضوئي لإصدار النشرات والمطبوعات إلى جانب الأجهزة الأخرى العالمية، ويعمل مركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار تحت التوجيه الإداري العام لمدير المركز، ويشمل هذا المركز خمس إدارات هي :

أ ــ التوثيق والمكتبات: وتتولى الاختصاصات الآتية:

- تزويد المركز بالكتب والمراجع المختلفة والدوريات عن طريق الشراء والتبادل والإهداء.
- إعداد خطط تجميع البيانات والمعلومات من مصادرها.
- إعداد البرامج الخاصة بتوصيف الوثائق والمراجع والدوريات وبيان عناصرها ومحتوياتها.
- إعداد فهارس موضوعية وكتابة تقارير عنها.
- تزويد الباحثين والمترددين على المكتبة بالنشرات والمواد وكافة البيانات والمعلومات التي يحتاجون إليها.
- إعداد موسوعة للوثائق لكل نشاط على حده وتسجيل ما يطرأ عليها من تعديل.

ب ــ النشر : وتتولى الاختصاصات التالية:

- إعداد المستخلصات والترجمات على مستوى المركز.
- إعداد النشرات الدورية والدراسات والكتيبات التي تتعلق بنشاط الوحدات الرئيسية للمركز.
- إصدار النشرات بالمراكز سواء باللغة العربية أو الأجنبية وتوزيعها على الجهات المعنية.
- الإشراف على أعمال التحليل العلمي الدقيق لكافة محتويات الوثائق التي تضم لمركز المعلومات.
- إمداد الباحث بالتحليلات العلمية الموضوعية من واقع الوثائق التي تختص بها.

جـ ــ المعلومات والإحصاء: وتتولى الاختصاصات التالية:

- حصر الاحتياجات من البيانات والمعلومات المطلوب جمعها.
- تحليل البيانات للتوصل إلى مؤشرات إحصائية يعتمد عليها في اتخاذ القرارات السليمة فيما يختص بنشاط المركز.
- إعداد الدراسات الإحصائية المتعلقة بنشاط المركز.
- مراجعة المعلومات الدورية.
- المشاركة في وضع النظام الإحصائي للمركز بما يكفل تدفق البيانات والمعلومات في مساراتها بانتظام.
- المشاركة في نشاط الحاسب الآلي لمعالجة البيانات.

د ــ الحاسب الآلي : وتتولى الاختصاصات التالية:

- دراسة وتحليل النظم الموجودة.
- مناقشة النظم المقترحة وشكل المخرجات وتوثيق النظام.
- إدخال البيانات ومراجعتها أولاً بأول.
- استرجاع المعلومات والمؤشرات المطلوبة.
- تطوير النظام والبرامج المستخدمة في قواعد البيانات.

هـ ــ دعم اتخاذ القرار: وتتولى الاختصاصات التالية:

- الإشراف على أعمال متابعة المشكلات الواردة من رؤساء الشعب بالمركز.
- وضع الأسس التي تنظم عقد لقاءات العمل مع المختصين لتحديد عناصر المشكلة.
- متابعة إدارات مركز المعلومات لتحديد القضايا و الموضوعات المرتبطة باتخاذ القرار.

و ــ شبكة المعلومات : قام المركز من خلال النظام القومي للمعلومات ودعم اتخاذ القرار ببناء شبكة معلومات وربطها بمنابع المعلومات التربوية والتعليمية بالمنظمات داخلياً وخارجياً، من خلال المنظمات العالمية لضمان وصول أحدث البحوث والدراسات في المجال التربوي، من خلال مجموعة من أجهزة الحاسب وخطوط الربط اللازمة.

٦ – ***<u>الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة</u>*** : وتعمل تحت التوجيه الإداري العام لمدير المركز، وتتولى الاختصاصات التالية:

- إعداد المشروعات والخطط اللازمة لتنفيذ الموازنات البشرية والاستثمارية.
- التعاون مع الشعب البحثية والأجهزة الأخرى بالمركز.
- متابعة تنفيذ الخطط والمشروعات.

وتضم الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة الإدارات الآتية:

- التخطيط.
- المتابعة.

٧- ***الإدارة العامة للتنظيم والإدارة:*** وتعمل تحت التوجيه الإداري العام لمدير المركز، وتتولى الاختصاصات الآتية:

- إجراء الاتصالات اللازمة مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.
- إجراء البحوث والدراسات الخاصة بالتنظيم وطرق العمل.
- تخطيط القوى العاملة والتدريب ووضع خطة التدريب ومتابعة تنفيذها.
- مراجعة التخطيط التنظيمي للمركز.
- مراجعة أعمال ترتيب الوظائف وإعادة التنظيم.
- اعتماد البرامج والموازنات المالية المطلوبة.
- استخدام الوظائف اللازمة لتحقيق أهداف المركز.
- إبداء الرأي في المسائل التنظيمية والتي يطلب إبداء الرأي فيها.

وتضم الإدارة العامة للتنظيم والإدارة الإدارات الآتية:

- التنظيم وطرق العمل.
- ترتيب وتخطيط القوى العاملة.
- التدريب.

٨- ***إدارة الأمن:*** وتعمل تحت التوجيه الإداري والمباشر لمدير المركز، وتتولى الاختصاصات التالية:

- اقتراح خطة للأمن تكفل تداول المعلومات وحفظها وسرية الوثائق.
- وقاية المرافق والمنشات من أعمال التخريب وحراستها.
- تحقيق أمن المعلومات وعدم تسربها.
- ضمان سرية مناقشات اللجان والمؤتمرات ذات الصفة السرية.
- نشر الوعي الأمني مع جهات أو أفراد ممن تتعارض أغراضهم مع أمن المركز وسلامته.
- تأمين وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والبريدية.
- وضع القواعد والضوابط التي يتعين الالتزام بها بشأن تداول البيانات والإحصائيات وغيرها من المعلومات.
- إبداء الرأي فيما يتعلق بالأجانب الذين يستعين بهم المركز في نشاطه.

- متابعة تنفيذ معلومات الأمن واتخاذ الإجراءات اللازمة بشان المخالفين لها بالعرض على الرؤساء المختصين.

٩- الإدارة المركزية للأمانة العامة: وتعمل تحت التوجيه العام لمدير المركز، وتتولى الاختصاصات التالية:

- تنفيذ اللوائح والقرارات الخاصة بالشؤون المالية والإدارية في حدود الاختصاصات المخول لها.
- إعداد مشروع موازنة المركز وكذلك الحساب الختامي والاعتمادات على ضوء المركز المالي.
- مراقبة حالة الصرف بالنسبة للاعتمادات بأبواب موازنة المركز.
- متابعة أعمال أجهزة الحسابات والمشتريات والمخازن وحالة المخزون السلعي.
- تقديم التقارير الدورية لبيان حالة الإنفاق والنقد الأجنبي.
- تطبيق القواعد والنظم المتعلقة بشؤون العاملين وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.
- تنظيم وحفظ سجلات الوظائف الواردة بالموازنة على الدرجات المالية والمجموعات النوعية للوظائف.
- القيام بأعمال لجنة شؤون العاملين بالمركز وتحضير جداول الأعمال ومتابعة تنفيذ القرارات.
- العناية بالمظهر العام الداخلي والخارجي لمبنى المركز على الوجه اللائق والتحقق من الاستخدام الأمثل للمياه والكهرباء.

تضم الإدارة المركزية للأمانة العامة بالمركز الإدارات العامة الآتية:

- الإدارة العامة للشؤون الإدارية.
- الإدارة العامة لشؤون العاملين.
- الإدارة العامة للشؤون المالية.

١٠- الإدارة العامة للشؤون الإدارية: وتعمل تحت التوجيه المباشر لرئيس الإدارة المركزية للأمانة العامة، وتتولى الاختصاصات الآتية:

- القيام بالأعمال الإدارية والفنية والخدمية اللازمة للنشاط الإداري.
- إمساك دفاتر حضور وانصراف العاملين.
- استلام وتصدير المراسلات.
- الإشراف على صيانة الأجهزة والآلات والسيارات.
- حفظ الملفات والمستندات.

- القيام بأعمال النظافة والحراسة وغيرها.

وتضم الإدارة العامة للشؤون الإدارية الإدارات الآتية:

- الهندسية.
- السكرتارية والمحفوظات.
- شؤون المقر.

١١- ***الإدارة العامة لشؤون العاملين***: وتعمل تحت التوجيه المباشر لرئيس الإدارة المركزية للأمانة العامة، وتتولى الاختصاصات الآتية:

- القيام بأعمال شؤون العاملين من ترقيات وتنقلات وإعارات.
- إمساك السجلات وحفظ الملفات.
- أعمال المرتبات والمكافآت.
- تنفيذ موازنة الوظائف للكادرين العام والخاص.
- العلاوات الدورية والتشجيعية والتسويات والترقيات.
- أعمال لجنة شؤون العاملين ولجنة التظلمات.
- تقارير الكفاية السنوية.
- رعاية العاملين.

وتضم الإدارة العامة لشؤون العاملين الإدارات الآتية:

- شؤون العاملين للكادر العام.
- شؤون العاملين للكادر الخاص.
- رعاية العاملين.
- التأمينات والمعاشات.

١٢- ***الإدارة العامة للشؤون المالية***: وتعمل تحت التوجيه المباشر لرئيس الإدارة المركزية للأمانة العامة، وتتولى الاختصاصات الآتية:

- تنفيذ الموازنة المالية.
- اتخاذ إجراءات الصرف في حدود التعليمات المالية.
- تدبير احتياجات المركز من السلع والأدوات.
- إعداد مشروعات الموازنة.
- إعداد الحسابات الختامية.
- تلقي وفحص تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة المالية والجهات الرقابية الأخرى.

وتضم الإدارة العامة للشؤون المالية الإدارات الآتية:

- الموازنات.
- المشتريات.
- الحاسبات.

يتضح من ما سبق أن المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية قد أنشئ في عام ١٩٧٢ وفيه قطاع واحد للبحوث والدراسات التربوية (للبحث التربوي)، يضم هذا القطاع ثلاث لجان أو شعب أن صح التعبير، وكان فيه أربع إدارات تتبع له وتعمل فيه، ولكنه مع اكتشاف أن هذه الأجهزة لا تحقق أهداف إنشاء المركز، تم زيادة الشعب البحثية فيه، والتوسع في أقسام هذه الشعب، حيث بلغ عددها (٦) شعب بحثية، تحوي مجتمعةً (٢٥) قسماً، كما وتم زيادة الإدارات التي تشرف على عمله، ليصبح عددها (١٢) إدارة أساسية، يحوي البعض منها مجموعة من الإدارات الفرعية، كل هذه الشعب والإدارات تعمل مع بعضها البعض في سبيل قيام المركز بتحقيق أهداف إنشائه، في إجراء بحوث ودراسات تفيد المسؤولين التربويين في اتخاذ قرارات تطوير التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية، وحل جميع مشكلاته.

▪ الكادر البشري :

عانى المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية منذ نشأته وحتى عام ١٩٨٠ من عدم المساواة بين أعضاء الهيئة البحثية فيه وبين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وقد كان لذلك الأثر الكبير في خلو المركز طول الفترة مابين ١٩٧٢ وعام ١٩٨٠ من الكوادر العلمية المؤهلة تأهيلاً مناسباً لمؤسسة ذات طابع علمي بحثي، حيث كان هناك نفور من أصحاب الدرجات العلمية العليا(ماجستير- دكتوراه)، من الالتحاق للعمل بالمركز، وتهرب المبعوثين من كوادره ضمن بعثات علمية للعمل بالجامعات، الأمر الذي أنعكس سلباً على المركز وإنتاجيته البحثية، وجعل منه تنظيماً شبيهاً لتنظيم إدارات وزارة التربية والتعليم [١] .

وكان صدور القرار الجمهوري رقم(٩٦) لسنة ١٩٨٠ [٢]، نقطة تحول جذرية في زيادة إقبال الكوادر والكفاءات البحثية للعمل في هذا المركز، فقد جاء في هذا القرار أن المركز القومي للبحوث التربوية من المؤسسات العلمية التي تطبق أحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣، وعُدلت وفق هذا القرار الوظائف العلمية بالمركز بوظائف هيئة التدريس من حيث

---

(١) – أحمد حسن العروسي: مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٢) – قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم(٩٦) لسنة ١٩٨٠، مرجع سابق، مادة(١)و(٢) و(٣).

التسمية، ومن حيث المرتبات،والبدلات والأحكام المرفقة حسب القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، وفيما يلي جدول يوضح وظائف الباحثين في المركز وما يقابلها من هيئة التدريس.

جدول (١)

معادلة الوظائف العلمية في المركز بوظائف أعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة بالجامعة [١] .

وظائف الباحثين العلميين ومساعديهم بالمركز القومي للبحوث التربوية	ما يقابلهم من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات
كبير باحثين	أستاذ
باحث أول	أستاذ مساعد
باحث ثاني	مدرس
باحث ثالث	مدرس مساعد
مساعد باحث	معيد

ومع تغير مسمى أعضاء هيئة البحوث ومعاونيهم بالمركز حسب القرار الجمهوري رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩ [٢]، تغير معها معادلة الوظائف العلمية للمركز بوظائف أعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة لها في الجامعات، وفيما يلي جدول يوضح ذلك.

جدول (٢)

معادلة الوظائف العلمية في المركز بوظائف أعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة في الجامعات [٣].

وظائف الباحثين العلميين والوظائف المعاونة بالمركز القومي للبحوث التربوية	وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات
(أ) وظائف أعضاء هيئة البحوث	(أ) وظائف أعضاء هيئة التدريس
مدير المركز	نائب رئيس جامعة
رئيس شعبة	عميد كلية
رئيس مجلس قسم	رئيس مجلس قسم
أستاذ باحث	أستاذ
أستاذ باحث مساعد	أستاذ مساعد
باحث	مدرس
(ب) الوظائف المعاونة لهيئة البحوث	الوظائف المعاونة لهيئة التدريس
باحث مساعد	مدرس مساعد
باحث معاون	معيد

([1]) – المرجع السابق، الجدول المرفق.

([2]) – قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩ ، مرجع سابق، مادة (١٤) الباب الرابع.

([3]) – المرجع السابق، الجدول المرافق.

وحسب المادة (١٥) من القرار سابق الذكر [١]، فإنه يعين رئيس مجلس إدارة المركز أعضاء هيئة البحوث بالمركز ومعاونيهم، بناء على طلب مجلس الإدارة بعد أخذ رأي مجلس الشعبة المختص، وتحسب الأقدمية من تاريخ موافقة مجلس الإدارة.

والمادة (١٦) من نفس القرار [٢] ، فإنه تسري أحكام تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية على أعضاء هيئة البحوث ومعاونيهم والأساتذة المتفرغين وغير المتفرغين والزائرين بالمركز، وذلك بالنسبة لجميع الشؤون الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والندب والإعارة والإجازات والإيفاد والواجبات وإنهاء الخدمة.

وبالنسبة لشروط التعيين لأعضاء هيئة البحوث بالمركز، فقد حددت وفق الآتي [٣]:

أ- يعين في وظيفة أستاذ باحث من كان حاصلاً على الدكتوراه أو كان شاغلاً لوظيفة من وظائف الدرجة الأولى فما يعلوها، طبقاً لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، و حاصلاً على درجة الماجستير أو دبلوم خاص في التربية على الأقل، بشرط انقضاء ثلاثين سنة على الأقل على تاريخ حصوله على الدرجة الجامعية الأولى في الحالتين.

ب- يعين في وظيفة أستاذ باحث مساعد من كان حاصلاً على الدكتوراه أو كان شاغلاً لوظيفة من وظائف الدرجة الثانية فما يعلوها، طبقاً لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة،و حاصلاً على درجة الماجستير أو دبلوم خاص في التربية على الأقل بشرط انقضاء أربع وعشرين سنة على الأقل على تاريخ حصوله على الدرجة الجامعية الأولى في الحالتين.

جـ- يعين في وظيفة باحث من كان حاصلاً على الدكتوراه أو كان شاغلاً لوظيفة من وظائف الدرجة الثالثة فما يعلوها، طبقاً لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، و حاصلاً على درجة الماجستير أو دبلوم خاص في التربية على الأقل بشرط انقضاء عشر سنوات على الأقل على تاريخ حصوله على الدرجة الجامعية الأولى في الحالتين.

د- يعين في وظيفة باحث مساعد من كان حاصلاً على الماجستير أو دبلوم خاص في التربية أو شاغلاً لوظيفة من وظائف الدرجة الثالثة فما يعلوها، طبقاً لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، بشرط انقضاء عشر سنوات على تاريخ حصوله على الدرجة الجامعية الأولى على الأقل.

([1]) - المرجع السابق، مادة (١٥).

([2]) - المرجع السابق، مادة (١٦).

([3]) - المرجع السابق، الباب الخامس- أحكام انتقالية.

هـ- يعين في وظيفة باحث معاون من كان حاصلا على الدرجة الجامعية الأولى ودبلوم في التربية، وشاغلاً لوظيفة من وظائف الدرجة الثالثة فما يعلوها، طبقاً لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، بشرط انقضاء خمس سنوات على تاريخ حصوله على الدرجة الجامعية الأولى على الأقل.

أن تطور التشريعات الخاصة بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية قد انعكست على الكوادر البشرية العاملة فيه، وأثرت فيها من الناحيتين الكمية (العدد) والكيفية (مستوى التأهيل)، ويوضح الجدول التالي عدد أعضاء الهيئة البحثية للمركز مابين عامي ١٩٨٨ و٢٠٠٤.

جدول (٣)

عدد الباحثين في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية مابين عامي ١٩٨٨و٢٠٠٤ [١]

الدرجة	العام			
	١٩٨٨	١٩٩٣	١٩٩٨	٢٠٠٤
باحث أول	٢			
باحث ثاني	٧			
باحث ثالث	١٤			
مساعد باحث	١٦			
الجملة	٣٩			
أستاذ باحث		١٠	٧	١٤
أستاذ باحث مساعد		١٠	١١	١٤
باحث		٢١	٤٠	٥٦
باحث مساعد		٢٦	٣٣	٢٨
باحث معاون		٣٧	٢١	٣٢
الجملة	٣٩	١٠٤	١١٢	١٤٤

ويلاحظ من الجدول السابق كيف ازداد عدد الباحثين في المركز بعد إصدار اللائحة التنفيذية له، والأرقام في هذا الجدول توضح أن مجموع عدد الباحثين في المركز في سنة ١٩٨٨ كان يبلغ (٣٩) باحثاً ووصل إلى (١٠٤) باحثين في سنة ١٩٩٣، ومن ثم (١١٢) باحثاً في عام ١٩٩٨، و(١٤٤) باحثاً في عام ٢٠٠٤.

([١]) - راجع في ذلك:

- أحمد يوسف سعد، أحمد عطية أحمد: مرجع سابق، ص ٣٨٢-٣٨٣.
- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: **سجلات شؤون العاملين**، القاهرة، ١٩٩٨.
- .....: دليل المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٤.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن عملية التنقل بين الدرجات العلمية بالمركز قائمة، فينتقل الباحث المساعد ليصبح باحثاً بعد حصوله على درجة الدكتوراه، ويوجد بعض الأساتذة الباحثين الذين تجاوزوا السن القانوني للتقاعد والمعاش، ولكنهم مازالوا يقومون بعملهم وفق عقود تنظم بينهم وبين إدارة المركز.

كان لمساواة أعضاء الهيئة البحثية في المركز بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، أهمية بالغة في ازدياد إقبال الكوادر العلمية المؤهلة للعمل في المركز، وقد شهد المركز نقلة نوعية في كادره البحثي العامل فيه كنتيجة لذلك، وأخذ عدد الباحثين فيه يتزايد عاماً بعد عام.

- الموارد المادية:

يعتمد المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تدبير موارده المالية (تمويله) بشكل أساسي على ما تحدده الدولة له من موازنتها المالية العامة، وبما أن المركز وحسب ما جاء بالقرار الجمهوري الخاص بإنشائه هيئه عامة لها شخصيتها الاعتبارية، لذا فقد نص القرار أن تكون للمركز موازنة خاصة تُعد على نمط الموازنة العامة للدولة، وتبدأ السنة المالية لموازنة المركز مع بداية السنة المالية للدولة، وتنتهي بانتهائها [1].

وبالإضافة إلى هذه الموارد فإن القرار الجمهوري الأخير الخاص بالمركز، أجاز له ولمجس إدارته الحق في قبول التبرعات والهبات والمنح والوصايا من الجهات العامة والخاصة والأفراد، وذلك في حدود النظم المقررة [2].

فضلاً عن ذلك فإن للمركز الحق في الحصول على موارد مادية أخرى، نتيجة جهد وتعب الباحثين والعاملين فيه، وتعاونهم في تقديم الاستشارات للمنظمات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية، فالمركز له علاقات وصالات مع العديد من المراكز والمنظمات التي قد تطلب المعونة والاستشارة في بعض الأحيان، ويتلقى المركز دعماً مادياً نتيجة هذا العمل.

من كل ما سبق يتضح أن الموارد المادية المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية تتحدد بما يلي:

- ما يخصص له من موازنة الدولة.
- المساعدات والهبات والمنح التي يحصل عليها من داخل مصر وخارجها.
- ما يحصل عليه المركز مقابل ما يقدمه من استشارات علمية للمنظمات والهيئات المحلية والإقليمية.

---

(1) - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم(٨٨١) لسنة ١٩٧٢ ، مرجع سابق، مادة (٧).

(2) - ..... رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩ ، مرجع سابق، مادة (٤) بند (هـ).

- ما يحصل عليه من موارد نتيجة اشتراكه أو قيامه ببحوث ودراسات ذات صبغة دولية.

وبالرغم من أن للمركز هذه الموارد المتعددة، إلا أن هذه الموارد ووفق ما أشارت إليه إحدى الدراسات [1] غير كافيه، حيث أكدت أن هناك قصوراً شديداً في الموارد المالية المتاحة للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ويشكل هذا القصور إعاقة حقيقية أمام تحقيق المركز لأهدافه، ووصوله إلى مستوى لائق له كمؤسسة علمية بحثية قومية.

▪ الإنجازات:

يقوم المركز ومنذ نشأته بعمله لتحقيق أهداف إنشائه، وفي سبيل ذلك أجرى المركز الكثير من الأبحاث والدراسات، وعقد العديد من المؤتمرات العلمية، وأصدر الدوريات العلمية، وفيما يلي عرض موجز لبعض إنجازات المركز منذ نشأته عام ١٩٧٢ وحتى عام ٢٠٠٥ في المجالات التالية :

- في مجال البحوث التربوية (الفردية والفريقية).
- في مجال عقد المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية.
- في مجال المشاركة في المؤتمرات والندوات التربوية.
- في مجال الترجمة.
- في مجال التعاون مع وزارة التربية والتعليم ومع هيئات محلية وعالمية.
- في مجال إصدار الدوريات العلمية التربوية.

وفيما يلي توضيح ذلك:

- **في مجال البحوث التربوية (الفردية والفريقية):**

قام المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية منذ نشأته بإجراء عدد كبير من البحوث التربوية، وقد بلغ عدد الأبحاث التي أنجزها المركز منذ نشأته ١٩٧٢ وحتى عام ٢٠٠٤ نحو (٣٧٧) [2] ، ولا يتسع المجال في هذه الدراسة لذكر هذه الأبحاث وعناوينها، ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذه الأبحاث تناولت بالدراسة جميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي، وبحثت وباستمرار في المشكلات التي يعاني منها هذا التعليم، واستهدفت بشكل أساس الوصول إلى حلول ممكنة لهذه المشكلات، وكل ذلك في سبيل تحسين التعليم وتطويره، وقد تعددت

([1]) - أحمد حسن العروسي: مرجع سابق، ص ٢٣٢.

([2]) - **المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: دليل مطبوعات المركز منذ عام ١٩٥٦ حتى عام ٢٠٠٤، القاهرة، ٢٠٠٥،ص ص ٨- ٦٥.**

مصادر (مشكلة البحث في هذه البحوث) لتشمل [1] :

- ما يحال إلى المركز من موضوعات أو مشكلات تعليمية في حاجة إلى دراسة وبحث من خلال وزير التربية والتعليم، ورئيس مجلس إدارته.
- المشروعات التي يوصي بها مجلس إدارة المركز.
- ما تقترحه الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، وكذلك شعب وأقسام المركز من موضوعات بحثية.
- المشروعات التي توصي بها الإدارات والأجهزة التابعة لوزارة التربية والتعليم.
- ما يطرحه مجلس مستشاري المواد الدراسية على شعب وأقسام المركز من مشكلات ميدانية ، تتضمنها تقارير المتابعة الميدانية، أو التقارير الواردة من الإدارات والمديريات التعليمية.
- ما يستخلص من موضوعات بحثية من خلال التوصيات الصادرة عن الحلقات والمؤتمرات، سواء أكانت محلية أم إقليمية، أم دولية.
- ما تتقدم به بعض الهيئات والمؤسسات الدولية ذات الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، كالبنك الدولي، و اليونسف، واليونسكو.

- **في مجال عقد المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية:**

يرتبط بمجال عمل المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية عقد المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية، وقد باشر المركز بعقد أول مؤتمر له في عام ٢٠٠٠ ، وبلغ عدد المؤتمرات التي عقدها المركز ستة مؤتمرات هي [2] :

١- المؤتمر العلمي الأول: البحث التربوي في مواجهة قضايا ومشكلات التعليم قبل الجامعي (رؤية مستقبلية) في الفترة من ٢٥ حتى ٢٧ مارس ٢٠٠٠.

٢- المؤتمر العلمي الثاني: رؤى مستقبلية للبحث التربوي (بالتعاون مع كلية التربية جامعة عين شمس) في الفترة من ١٧ حتى ١٩ مايو ٢٠٠١.

٣- المؤتمر العلمي الثالث: قضايا ومشكلات ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم قبل الجامعي (رؤى مستقبلية) في الفترة من ١٢ حتى ١٤ مايو ٢٠٠٢.

([1]) - أحمد حسن العروسي: مرجع سابق،ص ص ٢٥٠- ٢٥١.

([2]) - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: **المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (إطلالة)**، مرجع سابق، ص ص٤٦- ١٠١.

٤- المؤتمر العلمي الرابع: التنمية المهنية للعاملين في حقل التعليم قبل الجامعي (رؤى مستقبلية) في الفترة من ١٨ حتى ٢٠ مايو ٢٠٠٣.

٥- المؤتمر العلمي الخامس: تربية طفل ما قبل المدرسة (الواقع وطموحات المستقبل) في الفترة ١٩- ٢١ أبريل ٢٠٠٤.

٦- المؤتمر العلمي السادس: المشاركة وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة في الفترة من ٩ حتى ١٠ يوليو ٢٠٠٥.

وبالنسبة **للندوات العلمية** التي عقدها المركز، فقد بلغ عددها أربع هي [١] :

١- الندوة الأولى: التجديد التربوي في مصر (بالتعاون مع الوحدة الإقليمية لتنسيق برامج التجديد التربوي من أجل التنمية في الدول العربية) في الفترة من ٢٧ فبراير إلى ٣ مارس ١٩٨٨.

٢- الندوة الثانية: ندوة اللجنة العليا للتدريب (بالتعاون مع كلية التربية جامعة الإسكندرية) يومي ٢٥/٢٦ أغسطس ١٩٨٨.

٣- الندوة الثالثة: برنامج العمل الوطني في مجال التربية والتعليم (لم يذكر التاريخ).

٤- الندوة الرابعة: تطوير المدرسة الثانوية العامة في ضوء تجارب المدرسة الثانوية الشاملة في الفترة من ٧/٢٤ حتى ٧/٢٧ /١٩٨٩.

وبلغ عدد الحلقات العلمية التي أقامها المركز ثلاث هي [٢] :

١- الحلقة الأولى: التعليم الثانوي الزراعي ودوره في التنمية الريفية.

٢- الحلقة الثانية: الحلقة الدراسية شبه الإقليمية حول تطوير المناهج لتعزيز وتكامل وتوازن وملاءمة محتوى التعليم العام.

٣- الحلقة الثالثة: النهوض بالتعليم ما قبل المدرسي في جمهورية مصر العربية.

هذه هي المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية التربوية التي عقدها المركز، وحده أو بالتعاون مع جهات ومؤسسات علمية أخرى، ومما لاشك فيه أن هذه اللقاءات تكون فرصة لاجتماع الخبراء والمفكرين والباحثين التربويين، ليتباحثوا في نقاط ومجالات تربوية وتعليمية محددة بموضوع اللقاء، ما يسهم في النهاية في التوصل إلى توصيات منبثقة عن هذا اللقاء، ترفع هذه التوصيات إلى المسؤولين التربويين ليستفاد منها في رسم السياسة التعليمية، وفي اتخاذ قرارات تطوير التعليم.

([1])-المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: **دليل مطبوعات المركز منذ عام ١٩٥٦ حتى عام ٢٠٠٤**، مرجع سابق، ص ٨٨.

([2]) - **المرجع السابق**، ص ٨٩.

- **في مجال المشاركة في المؤتمرات والندوات التربوية:**

اشترك أعضاء الهيئة البحثية بالمركز في العديد من المؤتمرات والندوات التربوية، داخلياً وخارجياً، وبلغ عددها ٤٨ مؤتمراً وندوة (٤٣ داخلياً و٥ خارجية) [١]، وقد زوّد وأفاد الباحثون بالمركز هذه المؤتمرات بأبحاث أو أوراق عمل ناتجة عن خبرتهم التي اكتسبوها نتيجة العمل البحثي في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وبالمقابل قد تكون هناك استفادة للباحثين بالمركز من حضور هذه اللقاءات، حيث تعتبر المؤتمرات والندوات العلمية أرضاً علمية خصبة لتبادل الخبرات والآراء ووجهات النظر بين المؤتمرين.

- **في مجال الترجمة:**

كان لترجمة الكتب من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، نصيب من اهتمام وعمل الباحثين في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، فترجموا من اللغة الإنجليزية والألمانية والفرنسية، مجموعة من الكتب بلغ عددها حتى عام ٢٠٠٥ ما يقارب ٢١ مؤلفاً [٢]، وذلك في سبيل تزويد مكتبة المركز ومن ثم الباحثين بالمركز ومن خارجه بهذه المؤلفات المترجمة، ليستفيدوا منها في التعرف على كيفية تطوير التعليم في الدول المتقدمة.

- **في مجال التعاون مع وزارة التربية والتعليم ومع هيئات محلية وعالمية:**

يتعاون المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (كما ذكر سابقاً) مع وزارة التربية والتعليم، ومع هيئات عالمية ومحلية مختلفة، وفيما يلي بعض مجالات التعاون [٣] :

١- المشاركة في تدريب قيادات تعليم الإناث بالمحافظات على إعداد خطة لتعليم الإناث (بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة) فبراير ٢٠٠٢.

٢- تدريب القيادات المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي على دور الإدارة المدرسية في التنمية المهنية داخل المدرسة(مع وحدة التخطيط والمتابعة- البنك الدولي) مارس ٢٠٠٢.

---

(١)- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: **المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (إطلالة)**، مرجع سابق،ص ص ١٢٢- ١٢٨.

(2) - راجع في ذلك:

- **المرجع السابق**، ص ١٢٨.

- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: **دليل مطبوعات المركز منذ عام ١٩٥٦ حتى عام ٢٠٠٤**، مرجع سابق، ص ص ٨٥ – ٨٦.

(3) - .....: **المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (إطلالة)**، مرجع سابق، ص ص ١٢٩- ١٣٢.

٣- المشاركة في تطوير التعليم الفني الصناعي بمشروع تحسين التعليم الثانوي(بالتعاون مع وحدة التخطيط والمتابعة- الاتحاد الأوروبي- والبنك الدولي) ٢٠٠٢.

٤- التعاون مع وزارة التربية والتعليم في إعداد المعايير القومية للتعليم في مصر (لجنة الإدارة المتميزة) ٢٠٠٢- ٢٠٠٣.

٥- المشاركة في ورشة العمل الخاصة بالتوفيق بين الشركات الألمانية والمصرية في مجال وسائل التعليم والتعلم التابعة لمشروع دعم وتطوير وسائل التعليم الذي يقوم بتنفيذه الوكالة الألمانية للتعاون الفني(G.T.Z)ووزارة التربية والتعليم ٢٠٠٣.

٦- الاشتراك في تدريب مدربي ميسرات المدارس الصديقة للفتيات بمدينة دمنهور(المجلس القومي للطفولة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة – اليونسف- والمركز العربي للتعليم والتنمية ٢٠٠٣.

٧- إعداد كوادر تدريبية في مجال صعوبات التعلم البسيطة(الصفوف الثلاثة) في خمس عشرة محافظة ٢٠٠٤.

٨- الاشتراك في الدورات التدريبية للمعلمين والقيادات التعليمية عن طريق شبكات V.C (الفيديو كونفرانس) وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.

٩- التعاون مع مشروع الجايكا(JICA) اليابانية في الأنشطة الإبداعية في مادتي العلوم والرياضيات بالصفين الرابع والخامس بالمرحلة الابتدائية، وتم تطبيقه في أربع مدارس تجريبية للغات بالمدرسة الابتدائية القاهرة بالصف الرابع.

١٠- التعاون مع المركز الثقافي الفرنسي في مشروع (اليد في العجين) في تدريب معلمي الصفوف الثلاثة الأولى في المرحلة الابتدائية بمحافظتي القاهرة والجيزة ٢٠٠٦.

هذه بعض مجالات تعاون المركز مع وزارة التربية والتعليم ومع بعض الهيئات المحلية والدولية المعنية بشؤون التعليم، وتتجسد أهم هذه المجالات في الاستفادة من الإمكانيات البحثية البشرية والفيزيقية المتوفرة في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، في تدريب المعلمين والإداريين والقيادات التعليمية فيما يخص العلاقة مع الوزارة، وفي مشاركة بعض الهيئات الدولية في نشاطاتها التعليمية في جمهورية مصر العربية.

- **في مجال الدوريات العلمية التربوية:**

يصدر عن المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية فيما يخص الدوريات العلمية التربوية، مجلة البحث التربوي ومجلة التربية والتعليم.

وفيما يتعلق **بمجلة البحث التربوي** فهي مجلة علمية محكمة نصف سنوية، صدر عددها الأول في يناير ٢٠٠٢، وتنشر المجلة الدراسات والبحوث التربوية التي تتعلق بسياسة التعليم، والتخطيط التربوي، المناهج، وطرق التدريس، الأنشطة التربوية، التقويم التربوي، أصول التربية، مناهج البحث، التربية والبيئة...الخ.

وتهدف مجلة البحث التربوي إلى [1] :

١- تشجيع حركة البحث العلمي التربوي في مواجهة قضايا ومشكلات التعليم قبل الجامعي والإفادة من نتائجها في عمليات التنظير والممارسة.

٢- ربط الدراسات النظرية بالواقع الميداني ودراسة التجارب التنموية الناجحة، وإلقاء الضوء عليها ، والإفادة من خبرات الممارسة، بنشر التقارير العلمية عن التجارب والممارسات ومشروعات التجديد والتطوير الحادثة داخل النظام التعليمي بصفة عامة، والتعليم قبل الجامعي بصفة خاصة.

٣- إرساء منهجيات ورؤى موضوعية حديثة لتطوير البحث التربوي في مواجهة قضايا ومشكلات التعليم الجامعي.

٤- متابعة المؤتمرات المنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية المرتبطة بتطوير التعليم قبل الجامعي ، ونشر ملخصاتها وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

٥- نشر ملخصات الرسائل العلمية التي تمت في مجالات البحث التربوي المختلفة؛ للوصول إلى أحدث ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج يمكن الإفادة منها في العمل البحثي ودفعة قدماً نحو تحقيق أهدافه.

٦- نشر مقالات ودراسات أعضاء الهيئة البحثية بالمركز، وأساتذة التربية في المراكز البحثية التربوية الأخرى، وأيضاً أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، داخل وخارج مصر، وذلك حسب الشروط العلمية.

ويستفيد من أبحاث مجلة البحث التربوي التي يصدرها المركز، طلاب الدراسات التربوية، وطلاب الماجستير والدكتوراه، وأيضاً الباحثون التربويون، وكافة المعنيين بشؤون التربية .

أما فيما يتعلق بالمجلة الثانية التي يصدرها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، فهي **مجلة التربية والتعليم**، والتي صدر عددها الأول في عام ١٩٨٩، وتعتبر هذه المجلة

([1]) - **المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية:أهداف مجلة البحث التربوي، مجلة البحث التربوي، المجلد١، العدد ٢، الجزء ١، يوليو ٢٠٠٤، ص ٤.**

مجلة علمية توثيقية، تصدر بمعدل أربع مرات في العام (ربع سنوية)، ليتم تزويد مكتبات المدارس الإعدادية والثانوية بها، في سبيل تعميم الفائدة العلمية والإعلامية لهيئات التدريس والإدارات والعاملين بهذه المدارس، وتنوير الرأي العام بتطوير التعليم.

وتسير هذه المجلة في محتواها لتبدأ بعرض بعض الدراسات والبحوث التربوية، ثم تنتقل إلى ملف العدد، ويكون حول إحدى الموضوعات التعليمية المهمة، وبعده عرض موجز للمؤتمرات التربوية التي عقدت في مصر وغيرها من الدول، ومن ثم تتناول القرارات الوزارية المهمة التي صدرت عن الوزارة ، كما تحتوي على عرض للكتب الجديدة في التربية التي صدرت حديثاً، وتحتوي المجلة في صفحاتها الأخيرة على عرض موجز لبحوث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية [1].

تنوعت وكثرت مجالات إنجازات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، فشملت الأبحاث التربوية، والمؤتمرات العلمية، والترجمة، وإصدار الدوريات العلمية، وعند الحديث عن إنجازات المركز لابد من الإشارة إلى أمر مهم، هو أن المركز يقوم وبصورة دورية بإعداد تقرير عن تطوير التعليم في مصر، خلال الفترات الزمنية المختلفة، كما يقوم مركز المعلومات والتوثيق بالمركز بإصدار مجموعة من المطبوعات الخاصة بالتعريف بالمركز وأبحاثه وإنجازاته...الخ.

ـ الهيئات والمنظمات والمؤسسات التي يتعاون معها المركز:

سبق الإشارة إلى أن المركز يتعاون ويقدم الاستشارة لبعض الهيئات والمنظمات التي تعمل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ليستفيد من خبراتها وإمكانياتها، ويفيدها بالمقابل من ما يمتلكه من كوارد بشرية وإمكانيات بحثية، هذه الهيئات والمؤسسات هي [2]:

محلياً:

- وزارة التربية والتعليم.
- المديريات التعليمية بالمحافظات.
- كليات التربية والتربية النوعية بالجامعات المصرية والتعليم العالي.
- معهد الدراسات والبحوث التربوية- جامعة القاهرة.
- الشعبة القومية لليونسكو.

([1]) - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: **مجلة التربية والتعليم**، العدد ٣١، شتاء ٢٠٠٤.

([2]) - .....: **المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (إطلالة)**، مرجع سابق، ص ص ٣٢- ٣٤.

- المجالس القومية المتخصصة.
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- اتحاد الإذاعة والتلفزيون (البرامج التعليمية).
- المجلس الأعلى للجامعات.
- مركز البحوث والدراسات السياسية- جامعة القاهرة.
- المركز الموحد لمعلومات التعليم.
- مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.
- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي.
- مركز بحوث ودراسات الطفولة.
- معهد الدراسات الإسلامية.
- معهد الدراسات والبحوث الإحصائية- جامعة القاهرة.
- المجلس الأعلى للسكان.
- نقابة المهن التعليمية.
- الأزهر الشريف.
- جامعة الأزهر.
- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.
- الجهاز المركزي للمحاسبات.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.
- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.
- صندوق مكافحة الإدمان بمجلس الوزراء.
- معهد التخطيط القومي.
- وزارة التخطيط.
- أي جهات أخرى.

<u>إقليمياً:</u>

- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية.
- برنامج التجديد التربوي من أجل التنمية في الدول العربية (ايبداس)
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- جامعة الدول العربية.
- كليات التربية في الدول العربية.

- مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض.
- المركز العربي للبحوث التربوية (الكويت).

دولياً:

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).
- معهد التخطيط التربوي بباريس.

هذه هي أهم الجهات والمؤسسات والمراكز التي يتعاون معها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ويأخذ هذا التعاون عدة أشكال أهمها:

- إقامة المؤتمرات العلمية التربوية بالتشارك.
- مشاركة هذه الجهات في مؤتمرات المركز الخاصة فيه.
- مشاركة المركز في مؤتمرات هذه الجهات الخاصة فيها.
- تبادل الخبرات والكفاءات بين المركز وهذه الجهات.
- قيام المركز بتدريب بعض العاملين في هذه الجهات.
- تكليف المركز بإجراء أبحاث ودراسات تعني هذه الجهات.
- مشاركة العاملين فيها بأبحاث المركز.
- قيام هذه الجهات بتقديم المساعدة للباحثين بالمركز عند إجراء بحوث داخلها.
- تقديم بعض هذه الجهات المعونات المادية للمركز.

إذاً تعددت الجهات والمؤسسات التي تعاون ويتعاون معها المركز، على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وقد أخذ هذا التعاون عدة أشكال، وكل ذلك في سبيل الاستفادة من الخبراء التربويين الذين يعملون فيه، ومن الإمكانيات الفيزيقية التي يقوم عليها المركز.

▪ علاقة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالمراكز البحثية في مصر:

يوجد في جمهورية مصر العربية إلى جانب المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بعض الأجهزة والمراكز البحثية، بعضها مناط به إجراء البحث التربوي بشكل أساسي، وبعضها الآخر يكون البحث التربوي أحد أعمالها، وتختلف هذه المراكز في تبعيتها، فمنها ما يتبع وزارة التربية والتعليم، ومنها ما يتبع وزارات وهيئات أخرى، والدراسة الحالية سوف تقتصر على توضيح علاقة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالمراكز التي تتبع وزارة التربية والتعليم، والتي يبلغ عددها في الوقت الحالي ثلاثة مراكز هي:

١- مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.

٢- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي.
٣- مركز التطوير التكنولوجي ودعم اتخاذ القرار.

وفيما يلي تعريف بهذه المراكز واختصاصاتها، وعلاقتها بالمركز.

١- مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية:

أنشئ مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية بالقرار الوزاري رقم (١٧٦) بتاريخ ١٩٩٠/٦/٤ [١]، بحيث يخضع للإشراف المباشر لوزير التعليم.

وحُددت اختصاصات هذا المركز بالمادة الثانية من القرار سابق الذكر بما يلي [٢]:

أ- تخطيط وتصميم وإعداد وتجريب وتنقيح وإخراج المناهج والمواد التعليمية وتقييمها ميدانياً لمراجعتها وإعادة تطويرها.

ب- تدريب مدربي المعلمين على المناهج المطورة لاستخدامها والتعامل معها.

ويقوم مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية بمباشرة أعماله من خلال [٣]:

- تبني تقنيات عصرية لتطوير المناهج بمفهومها الشامل.
- تحقيق التنسيق والتكامل والتفاعل بين عناصر النظام التربوي المنوطة بمجالات تطوير المناهج ...، بحيث يؤدي هذا التفاعل إلى تحقيق تأثير إيجابي ومتولد في مخرجات النظام التعليمي.
- ترجمة وعكس فلسفة المجتمع وسياسته وخطط التنموية إلى برامج تعليمية، تكون مادته وسيلة لإحداث التغيرات السلوكية المنشودة.
- الإشراف على جميع مراحل (صناعة المنهج) ومتابعة تنفيذها وتقويمها بنائياً(قبل اعتمادها وتعميمها).
- تقديم بدائل تعليمية جديدة تتناسب والأعداد الكبيرة من التلاميذ، كإنتاج الحقائب والرزم التعليمية، والتسجيلات الصوتية والصوتية المرئية ...الخ.

وقد شُكل مجلس إدارة مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية وفق ما يلي [٤] :

---

(١)- وزارة التربية والتعليم: **القرار الوزاري رقم (١٧٦) بتاريخ ١٩٩٠/٦/٤**، بشأن مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، مادة (١).

(2)- **المرجع السابق**، مادة (٢)

(3)- **المرجع السابق**، نفس المادة.

(4)- **المرجع السابق**، مادة (٣).

- وزير التربية والتعليم رئيسا.

وعضوية كل من:

- مدير المركز.
- رئيس قطاع التعليم العام.
- رئيس قطاع التعليم الفني.
- رؤساء الإدارات المركزية التابعة للقطاعين العام والفني.
- رئيس الإدارة المركزية للتخطيط التربوي.
- رئيس شعبة بحوث تطوير المناهج بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
- خمسة من ذوي الخبرة والشخصيات العامة.
- ويعاون مجلس الإدارة مجلس فني استشاري برئاسة وزير التعليم، ويضم السادة مستشاري المواد الدراسية، ويدعى المستشارون الذين تبحث تخصصاتهم لحضور مجلس الإدارة.

ويختار وزير التربية والتعليم مدير المركز من ذوي الخبرة العالية في تطوير المناهج، من بين أساتذة كليات التربية العاملين أو المتفرغين، ويتولى الإشراف الفني عليه [١] .

كما يختار وزير التربية والتعليم العاملين بالمركز وأقسامه من بين العاملين في وزارة التربية والتعليم، والعاملين في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية والجامعات، وسائر الجهات الحكومية وغيرها [٢] .

يضم الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، العديد من الوحدات التنظيمية التي تساعده في القيام بمهامه واختصاصاته، وهي [٣]:

- قسم تصميم وبناء المناهج: ويختص بتصميم المناهج وتفريدها، بالإضافة إلى إعداد دليل لكل منهج، ويضم هذا القسم وحدتين هما: التصميم، تفريد التعليم.
- قسم إعداد المواد التعليمية: ويختص بالمشاركة في إعداد المحتوى الخاص بالمواد التعليمية، ومتابعة إجراءات الإعداد، ويضم وحدتين هما: إعداد المواد التعليمية، التنسيق والمراجعة.
- قسم التكنولوجيا: ويختص بتنفيذ خطة العمل المنبثقة من خطة عمل المركز، بالإضافة

([1])- المرجع السابق، مادة (٥).

([2]) - المرجع السابق، نفس المادة.

([3]) – وزارة التربية والتعليم: دليل مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٣.

إلى تصميم وتنفيذ وانتقاء الوسائل التعليمية المناسبة، ويضم القسم الوحدات التالية: الانتقاء والتصميم والإنتاج، الكمبيوتر، المكتبة، التصوير التلفزيوني.

- قسم التجريب الميداني والتقييم: وتختص بتصميم وتنفيذ إجراءات التجريب الميداني للمناهج والمواد التعليمية المطورة وتقييمها، والمشاركة في إعداد بنوك الأسئلة، ويضم هذه القسم الوحدات التالية: التجريب الميداني، تقييم المواد التعليمية، التحكم في الجودة.
- قسم التدريب: ويختص بتدريب مدربي المعلم على المناهج الجديدة والمواد التعليمية التي ينتجها المركز، ويضم وحدتين هما:تدريب مدربي المعلم، تنسيق وتنظيم التدريب.
- قسم المتابعة الميدانية: ويختص بمتابعة الرأي العام بالنسبة لكل ما يطبق من مقررات وكتب وأنشطة في المدرس، والتمهيد الإعلامي لنشاط المركز، ويضم وحدتين هما: قياس الرأي العام، الاتصال الميداني.

وتتجسد العلاقة بين هذا المركز والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في استفادة كل من المركزين من إمكانيات الآخر (البشرية بشكل خاص)، وخاصة أن مبنى مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية موجود بنفس مبنى المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، فضلاً عن أن رئيس شعبة تطوير المناهج بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية هو عضو بمجلس إدارة مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، كما أن المركزين يتعاونان في إنجاز الأبحاث الخاصة بتطوير المناهج، فحسب ما جاء في المادة السابعة [1] من قرار إنشاء مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية،" تتعاون شعبة بحوث تطوير المناهج بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية مع مركز تطوير المناهج في سبيل أداء مهمته، وللمركز أن يسند إلى الشعبة القيام بأبحاث معينة لازمة لتطوير المناهج والمواد التعليمية".

٢- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي:

أنشئ المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي بالقرار الجمهوري رقم (٤٦٢) لسنة ١٩٩٥ [2]، باعتباره هيئة عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية، ومن المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام القانون رقم(٦٩) لسنة ١٩٧٣ الخاص بنظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية [3] .

([1]) - وزارة التربية والتعليم: القرار الوزاري رقم (١٧٦) بتاريخ ١٩٩٠/٦/٤، بشأن مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، مرجع سابق، مادة (٧).

([2])- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٤٦٢) لسنة ١٩٩٥، بشأن إنشاء المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي.

([3]) - المرجع السابق، مادة (١).

وقد مهد لصدور قرار رئيس الجمهورية بإنشاء هذا المركز صدور أربعة قرارات وزارية بدءاً من القرار الوزاري رقم (٢٣٥) بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩[١] بإنشاء المجلس الأعلى للامتحانات والتقويم، ومن ثم القرار الوزاري رقم (٢٦٣) بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٥ [٢] بشأن تشكيل المجلس الأعلى للامتحانات والتقويم التربوي، وبعدها شكلت اللجان الفرعية المنبثقة عن هذا المجلس بالقرار الوزاري رقم (٢٨) بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٠ [٣] وفي عام ١٩٩٠ صدر القرار الوزاري رقم (١٨٨) بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٠[٤] بإنشاء مركز تطوير الامتحانات والتقويم التربوي.

وبعد هذه السلسلة من القرارات الوزارية، صدر القرار الجمهوري بإنشاء المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، وحددت أهداف هذا المركز بالمادة الثانية من قرار الإنشاء بما يلي [٥]:

" يهدف المركز إلى إجراء الدراسات والبحوث العلمية اللازمة لإعداد نظم الامتحانات وتقويمها وتطويرها، بما يساعد على تحقيق الأغراض المستهدفة من المناهج التعليمية، وبناء الشخصية المتكاملة للطالب بما يمتلكه من قدرات ومهارات، وتهيئته للنمو والنضج والابتكار والإبداع، في مختلف مجالات الثقافة والعلم والتكنولوجيا، وذلك كله في إطار السياسة العامة للدولة بالتعاون والتنسيق مع المجلس الأعلى للجامعات، والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وقطاعات وزارة التربية والتعليم، ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات، وغيرها من الجهات المعنية".

ويقوم المركز في سبيل تحقيق أهدافه بالاختصاصات التالية [٦] :

- وضع المعايير الخاصة لقياس وتقويم مختلف مستويات المعرفة والمهارات والجوانب

([1]) - وزارة التربية والتعليم: **القرار الوزاري رقم (٢٣٥) بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٩**، بشأن إنشاء المجلس الأعلى للامتحانات والتقويم التربوي.

([2]) - .....: **القرار الوزاري رقم (٢٦٣) بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٥**، بشأن تشكيل المجلس الأعلى للامتحانات والتقويم التربوي.

([3])- .....: **القرار الوزاري رقم (٢٨) بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٠**، بشأن تشكيل اللجان الفرعية للامتحانات المنبثقة عن المجلس الأعلى للامتحانات والتقويم التربوي.

([4]) - .....: **القرار الوزاري رقم (١٨٨) بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٤**، بشأن إنشاء مركز تطوير الامتحانات والتقويم التربوي.

([5]) - **قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٤٦٢) لسنة ١٩٩٥**، مرجع سابق، مادة (٢).

([6])- **المرجع السابق**، مادة (٣).

الوجدانية للطلاب، وإعداد أنظمة الامتحانات للشهادات العامة في جميع المراحل، وللمستوى الرفيع للكشف عن قدرة الطلاب على التعليم الجامعي أو العالي.

- متابعة المستوى الكيفي للامتحانات على اختلاف أنواعها ومستوياتها والتحقق من سلامتها وكفاءتها في تقويم الطلاب.
- إجراء البحوث لتطوير وتحسين ورفع التقييم وأدواته، في جميع مستويات التعليم.
- التدريب على وضع الامتحانات وتصحيحها وإدارتها للموجهين والمعلمين والباحثين وغيرهم، وإعداد اختبارات مستوى الكفاءة الفنية والمهنية لهم لتحقيق هذا الغرض.
- إبداء الرأي والمشورة وتقديم خبرة المركز في نطاق أهدافه، للجامعات والمعاهد العالية والفنية، ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات، ولجميع الهيئات المهتمة بشؤون التعليم بالداخل والخارج.

وقد شكل مجلس إدارة المركز في المادة الرابعة من القرار سابق الذكر وفق ما يلي [1]:

- وزير التعليم أو من ينيبه رئيساً.

وعضوية كل من:

- مدير المركز.
- اثنين من رؤساء الجامعات المصرية يختاروهما المجلس الأعلى للجامعات لمدة عامين قابلة للتجديد.
- أمين المجلس الأعلى للجامعات.
- رؤساء القطاعات بوزارة التربية والتعليم.
- مدير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
- خمسة من ذوي الخبرة بشؤون التعليم من مختلف التخصصات يختارهم وزير التعليم لمدة عامين قابلة للتجديد.

ويصدر بتعيين مدير المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير التربية والتعليم، على أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات (على الأقل) وظيفة أستاذ في إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها، ويعين المدير لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد [2] .

أما فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، فإن شأنه

---

(1) - المرجع السابق، مادة (٥).

(2) - المرجع السابق، مادة (٦).

شأن أي مؤسسة بحثية في مصر، يتكون من عدد من الأقسام العلمية والوحدات الإدارية والمالية، لتسيير العمل به في سبيل تحقيق أهدافه، ويترأس كل قسم من الأقسام العلمية للمركز أستاذ باحث [1] .

وفيما يخص العلاقة بين هذا المركز والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، فإنه (وكما هو واضح في أهداف المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي) هناك علاقة تعاون وتنسيق بين المركزين، بحيث يستفيد كل منهما من الآخر، كما أن المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية أجرى ويجري بحوث ودراسات عن موضوع الامتحانات والتقويم، مستفيداً من الخبرة الموجودة في مركز الامتحانات، وبنفس الوقت تعود هذه البحوث بالفائدة على الباحثين في مركز الامتحانات، فضلاً عن كل ذلك فإن مدير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية عضو في مجلس إدارة المركز القومي للامتحانات والتقويم، الأمر الذي قد يجعل هذا المجلس يطّلع على أبحاث وخطط المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

٣- مركز التطوير التكنولوجي ودعم اتخاذ القرار:

أنشئ هذا المركز بالقرار الوزاري رقم (٨) بتاريخ ١٩٩٧/١/٦ [2] ، بهدف "التخطيط والتنفيذ والمتابعة لمشروعات التطوير التكنولوجي بوزارة التربية والتعليم، لنشر مفاهيم المعلوماتية في التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي، وذلك باستخدام تكنولوجيا التعليم وتكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات والوسائل التعليمية الحديثة ودعم اتخاذ القرار التعليمي" [3] .

ويختص مركز التطوير التكنولوجي ودعم اتخاذ القرار بما يلي [4]:

- إمداد المدارس والجامعات بمعامل الوسائط المتعددة، ومعامل العلوم المتطورة، ونوادي العلوم، ونوادي الحاسبات.
- تدريب المعلمين والعاملين بوزارة التعليم وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات على تكنولوجيا المعلومات، وتدريبهم على عملية الإدارة الحديثة في التعليم.
- إنشاء مشروعات التعليم المستمر، ويشمل ذلك: البيئات التعليمية، والمراكز التكنولوجية الثابتة والمتنقلة.

---

(1) - المرجع السابق، مادة (٤).

(2) - وزارة التربية والتعليم: القرار الوزاري رقم(٨) بتاريخ ١٩٩٧/١/٦ بشأن إنشاء مركز التطوير التكنولوجي ودعم اتخاذ القرار، مادة (١).

(3) - المرجع السابق. نفس المادة.

(4) - المرجع السابق، مادة (٣).

- متابعة تنفيذ مهام المشروع بما يضمن حسن تشغيل المعامل، والاطمئنان على كفاءة تدريب القائمين عليها والاستفادة منها.
- إنشاء شبكات الاتصال للتعليم والتدريب عن بعد، ويشمل الاتصال بالألياف الضوئية، والأقمار الصناعية، وشبكات تبادل المعلومات والمكتبة الاليكترونية.
- إنشاء قاعدة لإنتاج المواد التعليمية، من شرائط فيديو، وبرامج كمبيوتر، وأقراص ليزر، ورسوم متحركة، ووسائل إيضاح متعددة للتعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي.
- ربط أنشطة المركز مع خطة التطوير التكنولوجي، بما يضمن إنشاء نظام معلومات موحد متكامل لدعم اتخاذ القرار التعليمي.
- التنسيق والتكامل مع مركز تطوير المناهج، والمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، لضمان نشر المفاهيم المعلوماتية والوسائل التكنولوجية في مجالات العمل بالوزارة، وخاصة في المناهج وتدريب المعلمين، وتطوير الامتحانات.
- متابعة صيانة الأجهزة بالمدارس بالتنسيق مع الهيئة العامة للأبنية التعليمية.
- البحوث والتطوير في مجالات المحاكاة والتعليم الذاتي، وأبحاث الشبكات والبرمجيات المتقدمة.

ويشرف على المركز مجلس إدارة يتألف من [1]:

- وزير التربية والتعليم رئيساً.

وعضوية كل من:

- مدير المركز (يعينه وزير التربية والتعليم)
- مدير مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.
- مدير المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي.
- مدير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
- رئيس التعليم العام.
- رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- المشرف على مكتب وزير التربية والتعليم.
- ثلاثة من ذوي الخبرة يختارهم الوزير لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

([1]) - المرجع السابق، مادة (٤) و (٥).

ويتكون الهيكل التنظيمي للمركز من الوحدات التالية [1]:

- وحدة تنفيذ المشروعات: وتتولى تحديد وتوفير احتياجات خطة التطوير.
- الإدارة الفنية: وتتولى تقديم الدعم الفني الهندسي لمشروعات التطوير، وإنشاء البنية الأساسية للشبكات، وتشغيل كافة المعامل والتجهيزات التابعة للتطوير التكنولوجي.
- إدارة المتابعة والمعلومات: وتتولى متابعة الأعمال التنفيذية لمشروعات التطوير، وإنشاء نظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- إدارة التخطيط: وتتولى إعداد الدراسات لإنشاء البيئات التعليمية للتعليم المستمر، والتوعية التكنولوجية والمعلوماتية.
- إدارة التدريب: وتتولى تنظيم عمليات التدريب المركزي والميداني، وتدريب الكوادر، والتدريب عن بعد.
- إدارة الإنتاج: وتتولى إنتاج كافة المواد التعليمية الخاصة بالتطوير التكنولوجي، من وسائط متعددة، وأعمال الجرافيك والرسوم المتحركة والفيديو، وإجراء البحوث والتطوير.
- وحدة الشؤون الإدارية والعلاقات العامة.

وتتجلى مظاهر العلاقة بين هذا المركز والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، في استفادة كل منهما من إمكانيات الآخر، وخاصة أن المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ضم في طيات شعبة بحوث المناهج قسماً لتكنولوجيا التعليم، هذا القسم خاص بإجراء البحوث والدراسات المتصلة باستخدامات التكنولوجيا في التعليم وتطويرها، إضافة إلى أن مدير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية عضو في مجلس إدارة مركز التطوير التكنولوجي ودعم اتخاذ القرار، الأمر الذي يجعل إمكانية استفادة هذا المركز من الهيئة البحثية الموجودة في مركز البحوث التربوية أمراً وارداً.

وفي ختام الحديث عن علاقة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ببعض المراكز البحثية الأخرى الموجودة في مصر، يمكن ملاحظة أن هذا المركز يمكن اعتباره أحد المراجع الأساسية لعمل هذه المراكز، وربما يرجع ذلك لأنه الأقدم في الإنشاء، والأقوى من حيث الإمكانيات البحثية والعلمية، كما أن المركز ممثل في جميع مجالس إدارات المراكز البحثية الأخرى، ما ساعد على توثيق الصلة بينها وبينه.

([1]) - المرجع السابق، مادة (٧).

تناولت الدراسة في هذا الفصل تعريفا بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، من حيث النشأة، والأهداف، والمهام، والإدارة، والهيكل التنظيمي الذي يعمل وفقه العاملون بالمركز، والكادر البشري الموجود فيه، وعرضت الدراسة بعض إنجازات المركز في كافة المجالات، كما تناولت الدراسة في هذا الفصل عرضاً لبعض الهيئات والمؤسسات التي يتعاون معها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية على كافة المستويات، ، وأشارت إلى بعض المراكز البحثية التي تعمل في مصر والتي تتبع وزارة التربية والتعليم، وعلاقتها بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وجاء كل ذلك بعد أن عرضت الدراسة نبذه تاريخية عن تطور أجهزة ومؤسسات البحث التربوي في مصر.

هذا وبعد الانتهاء من هذا الفصل فإن الدراسة تتطلب التعرف على ماهية البحث التربوي، وأهميته في تطوير التعليم، وذلك انطلاقاً من أن المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية عبارة عن هيئه تقوم بإجراء البحث التربوي، وتناول البحث التربوي في الفصل التالي، يسهل في فهم آلية عمل المركز وباحثيه.